التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية في محافظة صلاح الدين للدورة الانتخابية ٢٠٢١

م .د حسن علي مصلح احمد

جامعة سامراء- كلية التربية- قسم الجغرافية

Geographical Distribution of Offices in Salah al-Din Governorate for the 2021 Electoral Cycle

Dr. Hasan Ali Musleh Ahmed Al-Faragy

Samarra University – College of Education – Department of Geography

Alfrajyhsn497@gmail.com

المستخلص

ستتناول هذه الدراسة الطريقة او الألية التي تم بها تقسيم دوائر الانتخابات, والتي تم تقسيمها على أسس جغرافية والتي يجب ان تكون بعيدة كل البعد عن التأثيرات سواء أكانت على حساب الدين أو المذهب أو الطائفة أو القومية أو الاثنية, لخدمة السياسيين وأثر ذلك على نتائج الانتخابات النيابية التي تم اجراؤها في عام ٢٠٢١م, إذ ان دستور العراق يتضمن وكذلك قانون الانتخاب، عدد من البنود في مسألة تسجيل الناخبين، والحقوق التي يجب ان تحترم لشفافية الانتخابات ونزاهتها, فمن هنا سيتم التعرف في هذه الدراسة على المعايير التي سيتم اتباعها في تقسيم الدوائر, إذ قسمت محافظة صلاح الدين الى ثلاث دوائر انتخابية هي الدائرة (٣,٢,١), وهنا لابد الاشارة هنا الى الاثار السلبية التي أفرزتها عملية التقسيم الجديدة, والتي لم يكن معمول بها في السابق والاثار المترتبة على السلوك التصويتي للناخب, وتأثير هذا التقسيم بالنهاية على النتائج الانتخابية ككل, إذ سيتم التطرق الى نسب التصويت في كل دائرة والتي تضم اعداد كبير من مراكز الاقتراع, إذ ان تقسيم الدوائر الانتخابية والذي يعتبر أجراء جوهري في العملية الانتخابية بالمعنى الواسع, مبدأ على قدر من الاهمية ألا وهو التوازن نسبياً في الاصوات الانتخابية, إذ ان هذا المبدأ يفترض ان يكون عدد الناخبين الذين تتشكل منهم الدائرة الانتخابية, مساوياً بشكل تقريبي لعدد الناخبين في دائرة انتخابية أخرى, بما ينعكس أثره في النهاية على مبدأ التوازن بالتمثيل داخل المجلس الذي يتم انتخابيه بين جميع الدوائر, ويجب ان ننوه هنا الى أن تحقيق المساواة بين الدوائر يتطلب تفعيل مبدأ العدالة والحياد أثناء عملية تحديد الدوائر الانتخابية, وذلك من خلال تدقيق الطرق والمعايير المتبعة وآثارها, وكذلك الحال للجهة التي توكل اليها هذه العملية. يضاف الى ذلك يجب ان تتم المراقبة من قبل جهة محايدة مثلما هو متبع في بعض الأنظمة حتى تضمن عدم انتهاك المبادئ الدستورية المقررة في هذا الإطار.

الكلمات المفتاحية العراق– الاحزاب السياسية – الانتخابات – البرلمان – الدوائر –العراق

Abstract

This study will deal with the method or mechanism by which the process of dividing the electoral districts was carried out, which was divided on the basis of geography, which must be far from influences, whether at the expense of religion, sect, sect, nationality or ethnicity, to serve politicians and its impact on the election results. Parliamentary elections that took place in the year 2021 AD, as the constitution of Iraq includes, as well as an election law, a number of clauses that relate to the issue of registration for voters, and the rights that must be respected for the transparency and integrity of the elections. Hence, in this study, the mechanism that will be relied upon in the division of districts will be identified. , As Salah al-Din governorate was divided into three Offices, which are Offices (3, 2, and 1), and here it must be noted here the negative effects produced by the new division process, which were not used in the past, and the effects of the voting behavior of the voter, and the impact of this division Finally, on the electoral results as a whole, as the voting percentages in each district, which includes large numbers of polling stations, will be discussed, as the division of electoral districts, which is an essential measure in the electoral process In a broad sense, a principle of some importance, which is the relative balance in the electoral votes, as this principle assumes that the number of voters from whom the electoral district is formed is roughly equal to the number of voters in another electoral district, which ultimately affects the principle of balance. By representation within the council that is elected among all Offices, and we must note here that achieving equality between Offices requires activating the principle of justice and impartiality during the process of defining electoral Offices, by examining the methods and criteria used in the division process, and its implications, and the same is the case The authority to whom this process is entrusted. In addition, the division process is subject to monitoring by a neutral party, as is the practice in some systems, in order to ensure that the constitutional principles established in this framework are not violated.

Keywords: Iraq - Political Parties - Elections - Parliament - Offices - Iraq

اولاً- مشكلة البحث : تتلخص مشكلة البحث بالتساؤل الاتي:

(هل ان لتقسيم الدوائر الانتخابية اثر على نتائج الانتخابات وفق التقسيم المعمول به ٢٠٢١م)؟ ويمكن ان تتفرع عن هذا التساؤل تساؤلات عديدة والتي منها:

أ- هل تم تقسيم الدوائر الانتخابية على اسس قومية او مذهبية او سياسية ؟

ب- ما هو الهدف وراء تقسيم المحافظة الى ثلاثة دوائر انتخابية على عكس الانتخابات السابقة؟

ت- هل تم تقسيم الدوائر بناءً على مساحتها وعلى اعداد السكان فيها ؟

ثانياً- فرضية البحث:

تعتبر فرضية البحث بمثابة اجابة عن التساؤلات التي تتضمنها مشكلة البحث, وقد جاءت فرضية البحث بالإجابات التالية:

ان الاسباب التي دعت لتقسيم المحافظة الى عدة دوائر انتخابية, هي على اساس الاتي: اسباب نستطيع ان نجملها بأنها على اساس المذهب والدين والقومية خدمةً للأحزاب التي كانت مرشحة ضمن كل دائرة.

أ- بناءً على اعتبارات الكثافة السكانية, ومراعاة الحد الاعلى والادنى للناخبين في كل مركز انتخابي.

ب- اعتبارات المساحة وأشكال السطح, واعتبارات النقل والمواصلات والبعد الجغرافي.

ثالثاً- أهداف البحث:

يهدف البحث الى الكشف عن الآليات والمعايير التي تضمن إجراء عملية تقسيم الدوائر الانتخابية على نحو عادل ومنصف, على ان يتضمن ذلك الامتداد الجغرافي لكل دائرة ضمن الاقضية التابعة لها, ومحاولة كشف مختلف اساليب التلاعب والتحايل التي قد تحصل من جانب السلطات المشرفة على عملية التقسيم, بما يضمن قدراً من الارتقاء بمستوى التشريعات التي تنظم تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل عام, وعملية تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل خاص. ومعرفة اعداد المصوتين في كل دائرة انتخابية من الدوائر الثلاثة.

رابعاً- أهمية البحث: تتمثل اهمية البحث في عدة نقاط وهي كالاتي:

١- ان الانتخابات تعني تمكين المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية للمساهمة في اختيار من يمثلهم بمستوى المحافظة أو الاقليم او الدولة وفقاً لما يرونه صالحاً لهم.

٢- ان عملية اختيار ممثلي الشعب بمثابة وسيلة رئيسية لإنشاء حكومة منتخبة وفق معايير الديمقراطية, فاختيار المحكومين الحكام عن طريق الانتخاب مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطوير فكرة الديمقراطية .

خامساً- منهجية البحث:

اما فيما يخص المناهج المستخدمة في هذه الدراسة فهي تدور بين منهجين اساسيين هما:

أ- المنهج الوصفي: كطريقة عمل أساسية لتفسير هذه الظاهرة تفسيراً يتفق والنظريات العلمية بما في ذلك تحديد الادوات المتعلقة بجمع البيانات وأساليب معالجتها وتحليلها.

ب- المنهج الوثائقي: يعتمد أساساً على جمع البيانات والمعلومات المتوافرة في المصادر الوثائقية, وفق تصورات أو فروض معينة ثم القيام بعملية النقد والتحليل وتقييم تلك البيانات والمعلومات للتأكد من مدى صحتها وتعبيرها لحقائق الدراسة, وذلك تمهيداً لتحليلها واستخلاص الحقائق منها.

ت- استخدام نظم المعلومات الجغرافية لرسم الخرائط واستخدام بعض الاساليب الاحصائية والكمية, من خلال برنامج (Excel) وذلك لرسم الخرائط والاشكال.

سادساً- هيكلية الدراسة:

اشتملت الدراسة على محاور عدة تناول المحور الاول منها, معرفة ترسيم دوائر الانتخابات واستعراض الجوانب المتعلقة بالخصائص الطبيعية, والتي تؤثر بلا شك فيها, وأهمها الموقع والمساحة والمناخ وأشكال سطح الارض. في حين استعرض المحور الثاني الخصائص البشرية والسكانية والتي تم اعتمادها في عملية تقسيم الدوائر الانتخابية, والتي من ابرزها العوامل التي اثرت بشكل مباشر في سلوك الناخب التصويتي التركيب الانثوغرافي (القومي والديني), والتركيب الثقافي, والخصائص الاقتصادية والعوامل الاجتماعية, والسياسية, والانتماء السياسي. وأشتمل المحور الثالث على الية التقسيم من الناحية الجغرافية للدوائر والمراكز الانتخابية في محافظة صلاح الدين في انتخابات ٢٠٢١م, والتوزيع المكاني للأفراد الذين يحق لهم الاشتراك ضمن هذه الممارسة الديمقراطية. اما المحور الرابع فقد تطرق الى اليات تقسيم الدوائر الانتخابية ومدى الرقابة عليها. في حين تناول المحور الخامس التوزيع المكاني للناخبين المسجلين بحسب الدوائر الانتخابية في محافظة صلاح الدين, والاليه التي تم بها تقسيم الدوائر الانتخابية ومدى الرقابة عليها والاسس والضوابط المعتمدة في تقسيمها, وترسيم حدود الدائرة الانتخابية, والتوزيع المكاني للناخبين المسجلين في محافظة صلاح الدين. في حين تناول المحور السادس تحليلاً جغرافياً لنتائج انتخابات ٢٠٢١م, اما المحور السابع فقد بين التوزيع المكاني للناخبين المسجلين في محافظة صلاح الدين, أما المحور الثامن فقد تطرق الى التحليل الجغرافي السياسي لنتائج انتخابات ٢٠٢١م. وخلصت الدراسة الى الاستنتاجات والمقترحات.

خارطة (١) موقع منطقة الدراسة

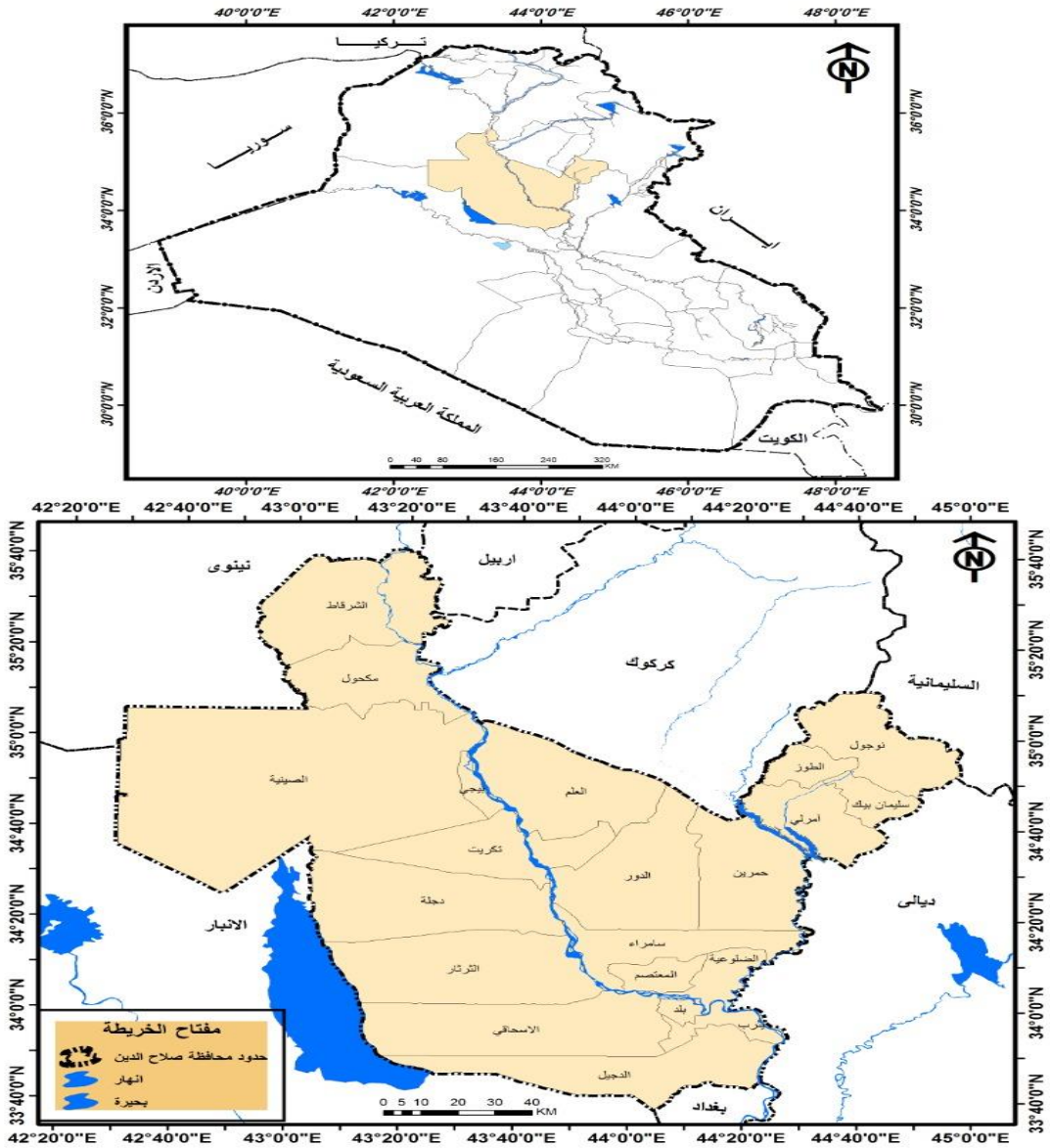

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الغلق وبرنامج ARC gis 10.8

المقدمة:

ان من أهم المجالات في الجغرافية السياسية هي جغرافية الانتخابات التي تهتم بدراسة التأثيرات من ناحية الممارسة الديمقراطية, وبالنظر لأهمية موضوع الممارسة الانتخابية كونها تمثل القاعدة الاساس التي تمكن القوى السياسية من الوصول الى الحكم. ومن منطلق ان العملية الانتخابية تقرر أعضاء السلطة التشريعية في الدولة, ولضرورة الفهم من جراء الاختلافات واثرها في سلوك الناخب, وملاحظة تصويت الناخبين والنتائج ووضع الخرائط التي توضح التباين المكاني والاقليمي لمراكز القوى في ضوء هذه الممارسة الديمقراطية, وتستعرض التعرف على الاحزاب السياسية ومناطق دعمها الانتخابي, ومقارنتها بنتائج دورة انتخابية أخرى, وتدرس كذلك التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية والطريقة التي ترسم بها, وتدرس كذلك النظام الانتخابي الذي تعتمده الدولة, وتقوم بتتبع الدور الذي يساهم به في أحداث تداول سلمي للسلطة, أو القيمة التي يمتلكها تغير الاحزاب السياسية وتدويرها حول مركز صنع القرار. والتي عن طريقها نستطيع ان نفسر التباين في النمط الانتخابي السائد في زمان ومكان معين, والتعرف على تغيرات السلوك الانتخابي والقيام بتحليله من مكان لأخر ومن دائرة لأخرى. إذ انه ومنذ ان تمت الإطاحة بالنظام السابق في العراق عام (٢٠٠٣م)، إذ شهد البلد زخم انتخابي قوياً نسبياً وعلى المستويات كافة، إذ انه جرت خمسة انتخابات نيابية وطنية منذ ذلك الحين، تمثلت الأولى في عام ٢٠٠٥م، إذ جرت بإدارة مفوضية للنتخابات (الهيئة الانتخابية الانتقالية)، وهي التي شكّلتها سلطة الائتلاف المؤقتة آنذاك، قبل ان تنتقل السلطة بيد العراقيين أنفسهم في

العام ٢٠٠٤م، والتي حظيت بمساعدة كبيرة من قبل الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والعديد من البلدان ألاخرى. اما ثاني انتخابات فقد جرت في عام ٢٠١٠م، في حين جرت الثالثة في عام ٢٠١٤م, والرابعة في العام ٢٠١٨م, إما الاخيرة فقد جرت في عام ٢٠٢١م, وقد تم تنُظّيم آخر استحقاقين انتخابيين بإشراف هيئة عراقية مستقلة لإدارتها ، إذ دعت المفوضية الى تسجيل الناخبين في عامي ٢٠١٣م – ٢٠١٤م, وقد نصّت إجراءات التسجيل على عدد من الشروط ألاساسية، والتي من اهمهاهي أن يكون الناخب قد أتم الثامنة عشر من العمر، وأن يكون عراقي الجنسية[١].فيما تولت السلطات مهمة استكمال سجل الناخبين استناداً إلى المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة، إذ اعتمدت الحكومة في إعداد هذا السجل الخاص بالناخبين على قاعدة البيانات الخاصة بنظام التوزيع العام للبطاقة التموينية، الموجودة وزارة التجارة، حيث لا يترتب على المواطن اتخاذ أي تدبير مستقل للقيام بتسجيل اسمه من أجل الاقتراع، إنما كل ما يطلب منه هو التحقق من ان اسمه ورد بدقة في هذا السجل، وهذا يتم ضمن مهل حددت، لدى مراكز التسجيل التي تشرف عليها المفوضية. وتقوم وزارة التجارة بتلقي آخر المعلومات حول الوفيات والتغييرات التي تطرأ على وضع أهلية الناخبين, من وزارة الصحة, وغالباً ما أثبت هذا النظام الفعالية والشمولية بحسب ما أجمعت عليه المصادر، علماً أنّ قواعد البيانات لم تكن دوماً محدّثة على اكمل وجه. إذ اعتبرت ان نظام التوزيع العام للبطاقات كإحصاء لجميع السكّان.

١- تحليل جغرافي سياسي لترسيم دوائر محافظة صلاح الدين للعام ٢٠٢١م.

يجب عند أجراء اية ممارسة ديمقراطية في اي اقليم او دولة من الدول اتخاذ العديد من الاجراءات, وأن تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية وتحديد مواقع اللجان الانتخابية في داخل كل دائرة يعد من أهمها, لكون التنظيم المكاني للحيز الذي سوف تجري فيه الانتخابات على قدر كبير من الاهمية والخطورة, وذلك لأنه يؤثر في سير العملية الانتخابية وفي نتائج الانتخابات وحريتها, وينظم كذلك حصر الناخبين ضمن منطقة جغرافية أو حيز جغرافي محدود ليتسنى من خلاله التعامل مع نتائج الانتخابات بسهولة تامة. لابد من التعرف في البداية إلى مفهوم الدائرة الانتخابية وتحديدها ضمن مطلب يأتي في مقدمة الدراسة, ومن ثم بيان مدى الاختلاف ما بين الدول في عملية التقسيم فمن الدول من يعتمد اسلوب الدائرة الواحدة ومنها من يعتمد اسلوب الدوائر المتعددة. فالدائرة الانتخابية: وهي التي يقوم أفرادها بانتخاب ممثل لهم في المجلس النيابي[٢], وذلك طبقاً للمعايير التي يعمل بها القانون الانتخابي فهي بلا شك الوسيلة التي تؤدي في الوصول الى مقاعد العضوية في المجلس النيابي. لتمثيل الناخبين في السلطة التشريعية التي تساهم في سن القوانين والتصويت عليها, , وتتمثل اهمية هذا التقسيم الجغرافي في تعيين حدود كل دائرة بحسب معيار حجم السكان ومساحة الدائرة, مقارنة مع الدوائر الاخرى, ليتسنى لجميع السكان التمثيل في المجلس النيابي بعدد معين من الممثلين, بما يتلاءم وحجم الاصوات في كل منطقة والتي يمثلها عدد من يحق لهم الاقتراع .

١-١: الخصائص الطبيعية:

ان العناصر الطبيعية تعد الاساس الذي يعتبر دعامة يرتكز عليها الوجود الحضاري والحيوي بمختلف نشاطاته والتي تعتبر بمثابة البناء الطبيعي للميدان الجغرافي, وان من ابرز الموضوعات ذات الاهمية في جغرافية الانتخابات هو تأثير العوامل الطبيعية بسلوك الناخب التصويتي والتي من اهمها:

١- ١-١: الموقع والمساحة.

١-١-٢: اشكال السطح.

١-١-٣: المناخ.

٢: الخصائص البشرية (السكانية):

٢-١: حجم السكان ومعدل نموهم.

٢-٢: توزيع السكان والكثافة السكانية.

٢-٣: التركيب الديموغرافي (العمري, النوعي, الاثنوغرافي).

٢-٣-١: التركيب العمري:

٢-٣-١-١: الفئة الاولى: الفئة التي لا يحق لها المشاركة في الانتخابات وهي الفئة التي تتراوح اعمارهم بأقل من ١٨ سنة والتي تم استخراج اعداد هذه الفئة لكل دورة انتخابية عن طريق طرح اعداد المسجلين (اكثر من ١٨ سنة) والمعلن من مكتب صلاح الدين الخاص بتسجيل الناخبين من مجموع سكان المحافظة.

الفئة الثانية: وهي الفئة التي يحق لها المشاركة في الانتخابات (١٨ سنه فأكثر), وهذه الفئة بمثابة الركيزة الاساس, وذلك لأنها القوة الانتخابية التي تستطيع صنع القرار السياسي, فهي من تقوم برسم مستقبل الدولة السياسي كونها تشمل على مجموع الناخبين الذين بدورهم سيقومون بانتخاب من يمثل الشعب في المجلس التشريعي.

٢-٣-٢: التركيب النوعي: يساهم مساهمة فعالة في تحديد عملية ايجاد صورة التنظيم الاجتماعي في العملية الانتخابية, ويقوم كذلك بالكشف عن التركيب النوعي للسكان في العالم, إذ ان الرجال يمثلون ما نسبته ٥٠,٣٪ مقابل ٤٩,٧٪ من النساء, اي ان النقص العددي للنساء يفوق(٣,٥) مليون, الا ان التركيب النوعي سرعان ما يتغير بين الذكور والاناث في مختلف الفئات العمرية, إذ تزيد وفيات الذكور في العام الاول بعد الولادة بـ (٢٠٪) عن وفيات الاناث[٣].

٢-٣-٣: التركيب الاثنوغرافي (القومي والديني):

ان الجغرافي السياسي لا يستطيع إن يهمل التركيب الاثني لما له من أهمية في استقرار الدولة, أذ تولى الجغرافية السياسية تركيب السكان من الناحية الاثنوجرافية اهتماماً كبيراً, وذلك باعتباره واحداً من أهم العوامل التي ترتكز عليها مقومات الدولة البشرية, إذ ان اعداد الناخبين لا تكفي بمفردها لتقدير الفعالية من الناحية السياسية, وفي جميع الاحوال, أنما يكون تقدير قيمة اعداد السكان على وفق مقدار الحيوية التي يمتلكونها ومتوسط اعمارهم ونسبة العناصر الشابة, فضلاً عن وجود التشابه القومي واللغوي ووحدة الدين والسلالة العرقية, وهي من الصفات التي سادت كل المجتمعات والتي بضمنها تلك التي تظهر اليوم بأنها الاكثر تجانساً في النسيج الداخلي لها, وقد اثبتت الدراسات التاريخية الحقيقة التي مفادها ان الانتماء الديني والاثني والقومي هو من اقوى الانتماءات وأكثرها صموداً عبر الزمن.

٢-٣-٤ التركيب القومي:

هي حالة ذهنية يكون فيها الولاء الاعلى للشريحة التي ينتمي اليها الفرد, وهي مبدأ روحي يربط المواطنين مع بعضهم بعضاً ويربطهم بالأرض التي يعيشون فيها, ومن الناحية القومية يتكون العراق من عرب يشكلون نسبته ٨٠٪ من المجتمع ومن الاكراد الذين يشكلون ١٧٪, اما بقية القوميات التي يمثلها التركمان والارمن والايزيدية والكلدواشوريين والصابئة والسريانية تشكل نسبته ٣٪ فقط من مجموع سكان العراق[٤], وتجدر الاشارة هنا الى ان التركيب الاثنولوجي يظهر بوضوح في المنطقة الكردية إذ ان جميع المجموعات السلالية التي تكون المجتمع العراقي تستقر هناك. أن منطقة الدراسة وبحكم وقوعها في وسط العراق فهي تضم تنوعاً في القوميات إذ تسود القومية التركمانية والكردية في قضاء طوز خورماتو وهذا يؤثر بطبيعة الحال في العملية السياسية والانتخابية.

٢-٣-٥: التركيب الديني: للدين اثر كبير في حياة الشعوب, ويبرز هذا الاثر من خلال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والاوضاع السياسية للسكان, ويؤثر في السلوك اليومي للفرد. وحقيقة الامر ان اغلب المجتمعات في عموم العالم لا يدين افرادها على الاغلب بديانة واحدة, وإنما بديانات متعددة بل وبطوائف مختلفة داخل الديانة الواحدة.

ان سكان العراق ينقسمون الى ديانات عدة كالإسلام بجناحيه السني والشيعي والمسيحية بمذاهبها المختلفة واليهودية. ومنها ديانات لا يمثل اتباعها الا نسبة محدودة من السكان كاليزيدية والصابئة والكاكائية والبهائية.

ان هذا الاختلاف سواء كان بالدين او الطائفة له انعكاسات واضحة وكبيرة على الوضع السياسي ونتائج الانتخابات, وفي منطقة الدراسة يوجد تنوع ديني وبنسبة محدودة جداً, على الرغم من عدم وجود احصائية رسمية تثبت ذلك بالأرقام والنسب الواقعية, بيد ان الغالبية العظمى في منطقة الدراسة من سكان المحافظة هم يدينون بالديانة الاسلامية. مع وجود عدد قليل جداً ممن يدينون بالديانة المسيحية او الصابئة والا يزيدية, إذ بلغ المسلمون ما نسبته ٩٩,٧٧ في عام ٢٠١٧ م. وخاصة بعد دخول التنظيمات الارهابية الى المحافظة وتعرض الاقليات للتهجير والقتل والتغييب من قبلها. فلا يزيد عدد المسيح عن ما نسبته ٠,١٦ ٪ ونسبة ٠,٢ % من اليزيدية ونسبة ٠,٠١٪ من الصابئة[٥], كما موضح في الجدول (١). وهنا لابد من الاشارة الى ان هذه النسب قد تغيرت بمرور الوقت نحو الانخفاض فقد اختفت بعض الديانات من المحافظة نهائياً وبعظها الاخر تناقص بشكل ملحوظ, وبخاصة خلال الفترة التي اعقبت عام ٢٠١٤م, ودخول التنظيمات الى عموم اقضية المحافظة عدا اقضية سامراء والضلوعية والدجيل وناحية امرلي.

جدول (١) توزيع الديانات والطوائف في محافظة صلاح الدين

الديانة%	النسبة%
المسيحية	٠,١٦

الايزيدية	**٠,٢**
الصابئة	**٠,٠١**
اخرى	**٠٣,٠**
المسلمين السنة	٥,٧١
المسلمين الشيعة	٣,٢٨
المجموع	٨,٩٩

المصدر: اعتماداً على ١- اياد عايد والي البديري, التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل اثره في بناء الدولة واستقرارها, مجلة القادسية للعلوم الانسانية, المجلد ١٣, العدد١, ٢٠٢١, ص١٤٥.

٢- رضا محمد السيد سليم: الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة, رسالة ماجستير منشورة, كلية الاداب, جامعة الزقازيق, ٢٠١٨, ص٢٢٦.

٢-٣-٦: **التركيب الطائفي:** الطائفية هي ميل اجتماعي او فردي الى تفضيل مدرسة فقهية محددة او تفسير محدد لدين او مذهب على غيرها من الاديان والمذاهب, يأخذ بتأثير ظروف سياسية واقتصادية صفة تعصبية ترتبط او تتداخل مع مفهوم اعتبار الذات في تفضيل ابناء الدين نفسه او المذهب نفسه على غيرهم من المنتمين الى اديان ومذاهب اخرى, اي هي نتاج تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ذات مساس مباشر بحياة الفرد اليومية, وينقسم المسلمون في المجتمع العراقي الى طائفتين, الاولى هي الطائفة الشيعية والتي تشكل حوالى(٤٠٪) من سكان العراق و(٤٥٪) من مجموع المسلمين في العالم, في حين تتمثل نسبتهم في المحافظة (٣,٢٨ ٣ %) من سكان المحافظة ويتركز العدد الاكبر منهم في أقضية طوز خورماتو وامرلي وقضاء بلد والدجيل اما الطائفة الثانية وهي الطائفة السنية فتشكل حوالي (٤٩٪) من مجموع سكان المحافظة[٦], وتنتشر في جميع اقضية المحافظة كما موضح في الجدول (١).

٢-٣-٧:**التركيب التعليمي:** تتضح اهمية التعليم والثقافة يوماً بعد اخر بوصفهما عاملين مؤثرين في أحوال السكان, لكون الثقافة والتعليم وجهين لعملة واحدة, وان التعريف الرئيس للتعليم هو التثقيف, والعملية التعليمية موجهة بالأساس نحو العنصر البشري لغرض تطويره وتأهيل امكاناته وتعبئة طاقاته لخدمة المجتمع, وللتعليم دور كبير في حياة الانسان واعداد شخصيته وتوسيع افقه وتأهيله للقيام بالمسؤوليات المدنية, وقد ساعد انتقال الثقافة عبر الاجيال في تعزيز التضامن البشري وضمان استمرار بقاء المجتمعات وتطوره في مختلف مجالات الحياة, ويتأثر في شكل كبير بمستوى التطور العلمي والتكنولوجي الذي يحققه. والذي يستند اساسه على النظام التربوي, إذ ان النظام التربوي يعد واحداً من اهم الاسباب التي كونت ذلك النهوض, ففي مرونته وكفاءته وتنوعه تكمن قوة المجتمع ونجاحه وضمان مستقبله.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الانتخابات بوصفها نشاطاً بشرياً تتأثر بمؤثرات مختلفة, منها المستوي الثقافي للسكان داخل الدائرة الانتخابية بوصفها نشاطاً بشرياً تتأثر بمؤثرات مختلفة. اذ ان ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي للسكان يساهم في تحقيق فهم جيد لمغزى العملية الانتخابية وأهدافها, وكذلك في خلق مشاركة سياسية بمعدلات ونسب عالية, ويتم التعرف على المستوى التعليمي للأفراد من خلال معرفة عدد السكان الأميين والمتعلمين ونسبهم من مجموع السكان في منطقة معينة. وفيما يتعلق بالتركيب التعليمي لسكان منطقة الدراسة فأن عدد السكان الاميين بلغ عام ٢٠٢١م ما يقارب من (١٢١٧٦٩) وهذا العدد يشكل ما نسبته ١١,٨٪ من مجموع سكان المحافظة[٧].

٣- التوزيع الجغرافي للدوائر والمراكز الانتخابية في محافظة صلاح الدين في انتخابات ٢٠٢١م:

ان تحديد الدائرة الانتخابية يعني تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية مستقلة بعضها عن البعض, بحيث تكون كل دائرة انتخابية ناتجة عن هذا التقسيم هي بمثابة مجال يسمح للأفراد بممارسة حقوقهم السياسية فيها, من ترشح أو انتخاب (تصويت), غير ان تقسيم الدولة الى وحدات جغرافية لا يجب أن يفهم على انه يجعل الدائرة الانتخابية منفصلة في وجودها عن الدولة, وإنما هو تقسيم اداري يخضع للقانون ويكون هدفه هو الخروج بنتائج لاختيار الممثلين الذين بمجرد وصولهم الى المجلس التشريعي يكون عليهم أن يمثلوا الدولة ككل[٨].

ان زيادة حجم الدوائر يعزز من عملية المشاركة, وحصر الجمهور ضمن مساحة محددة, وبذلك تسهل عملية الاتصال بالناخبين جميعهم ومحاولة اقناعهم باختيار مرشح معين, من اجل توفير الدعم لحظوظ حزب معين من اجل الفوز, كما تقلل فرص تشتت الاصوات وتعزز من عملية دعم الجمهور وتقديم الخدمات لهم, وهذا الامر له مردود سلبي في اهمال مطالب بقية الجمهور إذ يركز النائب على دائرته ويهمل باقي الدوائر .

إذ بلغ مجموع المراكز الانتخابية في انتخابات ٢٠٢١م, في عموم العراق(٨٣١٣) مركزاً انتخابياً وتعد الاحزاب السياسية إحدى آليات المشاركة, إذ تمثل الاحزاب, واحدة من اهم مؤسسات الدولة, وتعد من أسس النظام الديمقراطي بل من أهم اركانه, إذ لا يمكن تصور الديمقراطية من دون وجود الاحزاب, لكونها تعد بمثابة حلقة وصل بين الجماهير وسلطة الدولة.ولابد من الاشارة هنا الى ان اهم ما امتازت به مرحلة ما بعد ٢٠٠٣م, هو ان الاحزاب السياسية اصبحت تتميز بكثرتها المفرطة في العراق, فبحسب ما أظهرته سجلات المفوضية العليا للانتخابات ان عدد هذه الاحزاب قد تجاوز ٣٢٠ حزب سياسي في عام ٢٠١٨م[١٠], وان هذه الاحزاب تتوزع على مختلف الجبهات وهي على اشد التنافس للوصول الى السلطة ضمن توجهات متعددة وتشمل هذه الاحزاب عدة توجهات منها توجهات دينية وقومية وعلمانية والليبرالية ومذهبية.

٤: اليات تقسيم دوائر الانتخابات ومدى الرقابة عليها:

تعتبر عملية تقسيم الدوائر الانتخابية في الأنظمة التي تتبنى اسلوب التعدد في الدوائر الانتخابية مسألة على قدر من الأهمية وعلى أساسها يتوقف نجاح أو فشل عملية الانتخاب ككل, وهذا انطلاقاً من الآليات المتبعة بصددها من جهة ولاختلاف طبيعة الجهات المكلفة بمهمة التقسيم والتي تعنيها الانتخابات بصورة مباشرة (المؤسسة التشريعية) من جهة أخرى.فضلاً عما سبق فإن تحديد الدوائر الانتخابية تتتابه الكثير من الآثار مالياً وادارياً, التي لا مناص من الحديث عنها. إن تحديد دور المشرع الانتخابي في تقسيمه للدوائر لا ينفصل عن البحث في الجهة الموكلة لها مهمة الرقابة على مدى جدية هذا التقسيم, وهذا الإمر يتحقق من خلال إتاحة الفرصة للطعن في هذه العملية من جانب المرشحين والأحزاب السياسية, حيث يلاحظ في هذا الصدد اختلاف نظرة الأنظمة المقارنة في تحديد طبيعة هذه الجهة, بخلاف النظام الانتخابي العراقي الذي لم يراعي هذه المسألة وأكتفى بالتنظيم التشريعي لعملية تقسيم الدوائر الانتخابية دون التطرق الى إمكانية الطعن فيها.

٤-١: الاسس والضوابط المعتمدة في تقسيم الدوائر الانتخابية:

هناك علاقة وثيقة بين التقسيم بالنسبة للدوائر الانتخابية من جهة, وبين تكوين المجالس النيابية والتمثيلية من جهة أخرى, ذلك أن هذا التقسيم من شأنه إهدار الثقل النسبي للصوت الانتخابي إذا لم يراع مبدأ المساواة في التصويت, وهذا الإمر يرتبط وجوداً وعدما بالطريقة المتبعة بشأن التقسيم.

٤-١-١: الاسلوب الاول: بمقتضى هذا الاسلوب يتم تقسيم الدوائر الانتخابية بناءً على العدد المحدد والمقدم من قبل المشرع لأعضاء المجلس النيابي, فإذا كان المشرع مثلاً قد حدد أعضاء المجلس النيابي بـ (٢٠٠) عضواً وكان النظام الانتخابي المطبق هو النظام الفردي, فإن عدد الدوائر في هذه الحالة يكون مطابقاً لعدد المقاعد المعطاة[١١].

٤-١-٢: الاسلوب الثاني: بموجب هذا الاسلوب يتم تقسيم الدوائر الانتخابية بناءً على ما يحصل من زيادة أو نقصان في عدد السكان لكل منطقة, ويترتب على هذا الامر نتيجة مهمة مفادها أنه لا يكون عدد الدوائر ثابتاً نظراً لأن المشرع في هذه الطريقة لا يتطرق إلى التحديد في عدد المقاعد اللازم ملؤها. وإنما يكتفي بالنص على ضرورة وجود التناسب بين عدد هذه الدوائر وعدد سكان الدولة, وهذا هو الاسلوب الذي أخذ به المشرع العراقي, وان السؤال الذي يتبادر الى الذهن بهذا الخصوص هو: هل من شأن إحدى هاتين الطريقتين أن تؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة في التصويت؟ يذهب في هذا المجال الدكتور/ أحمد سليمان الغويل إلى القول أن التفاوت في تقسيم الدوائر الانتخابية من شأنه أن يصار بإهدار مبدأ الثقل النسبي للناخب فالدائرة التي تضم (١٢٠) ناخباً ويمثلها نائب واحد. وفي دائرة اخرى عدد الناخبين (٤٠) ويمثلها نائب واحد, ففي هذه الحالة نجد أن الصوت الواحد في الدائرة الثانية يعادل (٣) أصوات في الدائرة الاولى, والسبب هنا يرجع الى اعتماد دساتير بعض الولايات في أمريكا المعيار الاقليمي لا السكاني كأساس للتمثيل الديمقراطي.فعلى سبيل المثال في ولاية نيو جرسي يكون لكل مقاطعة حق انتخاب سيناتور واحد, ولكن رغم ذلك ان أغلبية مجلس الشيوخ تمثل ١٥ % فقط من السكان, وجاء هذا نتيجة لعدم مراعاة الثقل النسبي للصوت الانتخابي, وأمام هذا الوضع فقد تدخلت المحكمة الاتحادية العليا في قضية وسبري وساندروز, وقضت حينها بعدم دستورية أي تقسيم لا تراعي فيه المساواة بين اعداد السكان لمختلف الدوائر الانتخابية, وبموجب هذا الحكم تكون المحكمة الاتحادية العليا قد الزمت السلطة التشريعية في كل ولاية بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية فيها بما يضمن المساواة بين الناخبين, وبالتالي بين كل الدوائر في قيمة الصوت الانتخابي[١٢].خلاصة ما تقدم يمكن القول ان مراعاة المعيار السكاني أو الحجم السكاني في

التمثيل داخل المجلس النيابي لا يتجسد بشكل فعلي, إلا إذا تم مراعاة جملة من المبادئ والتي أصبحت بمثابة حجر الاساس لكل نظام ديمقراطي. ومن المبادئ التي يجب مراعاتها عند القيام بعملية تقسيم الدوائر الانتخابية هي:

أ- صفة التمثيل: من الضروري ان يتم تقسيم الدوائر الانتخابية بالطريقة التي تراعي فيها وحدة المصالح والتي تجمع عدداً من السكان حولها, ومن ثم إذا لم تكن تجمع بين الهيئة الناخبة في دائرة معينة المصالح نفسها, فإن ذلك يصعب من مهمة الملقاة على النائب في تمثيل الدائرة بأكملها.

ب- المساواة بين اعداد السكان: على الجهة التي تكلف بتقسيم الدوائر أن تراعي تحقيق اكبر قدر من المساواة النسبية بينها من حيث اعداد السكان, أن الفوارق السكانية بين دائرة وأخرى من شأنها أن تؤدي إلى إهدار الثقل النسبي للأصوات.

ت- المعاملة بالمثل: يجب أن يكون الإجراء المتعلق بالتقسيم الانتخابي مذكوراً بوضوح في القانون لضمان تماثل القواعد أيا كانت السلطة المسؤولة عنه, ومن أجل ضمان الحيادية, ينبغي أن لا يسمح لأي حزب التدخل فيه, فإذا عهد في التقسيم إلى السلطة التشريعية فيمكن للحزب الذي يمتلك أكثرية المقاعد أن يسيطر على العملية بشكل يدعم حظوظه في الفوز مرة أخرى, لذا يجب أن تكون قواعد التقسيم مقبولة من جميع المنتخبين الرئيسيين في العملية.

٤-٢: الاطار القانوني والاتفاقات الدولية والإقليمية:

توجد الكثير من الاتفاقيات التي صادق العراق عليها والتي من أبرزها تلك التي تناولت الشأن الانتخابي، وعملية التصويت، والحق في المشاركة بين جميع الافراد على قدم المساواة ، والتي من ضمنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الاتفاقية الدولية والتي تهدف في القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة, والتي بضمنها الحق في الادلاء بالصوت الانتخابي والحق في الاقتراع وكذلك الترشيح إذ نظّم العراق أيضاً استفتاء في يناير ٢٠٠٥م، وأقرّت الحكومة العراقية القانون الانتخابي، الذي تم تعديله في العام ٢٠٠٩م، وسط جدل كبير أثارته الخطوتان المتخذتان. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى المادة(٤) التي نصّت على مبدأ التصويت الخاص للعسكريين.

٤-٣: اختصاص السلطتين التشريعية والتنفيذية بعملية تقسيم الدوائر الانتخابية.

ان التحكم في نتائج الانتخابات من ناحية النجاح أو الفشل له ارتباط وثيق بالجهة التي لها صلاحية تحديد الدوائر الانتخابية, وتذهب غالبية الدساتير المقارنة إن لم نقل جميعها إلى إعطاء هذه الصلاحية إلى السلطة التشريعية, أو البرلمان كونه يعد أكثر موضوعية وحياد ضد التقسيم غير العادل للدوائر الانتخابية الذي قد ينتج عن مثل هذه المهمة للسلطة التنفيذية, على أساس أن تدخل هذه الأخيرة من شأنه أن يؤثر على هذه العملية الانتخابية بوصفها هي التي تمثل الحزب الحاكم والذي يسعى الى إضعاف المعارضة عن طريق ضمان نجاحه وبقائه في الحكم.وقد لوحظ كثيراً أن أهداف السلطة التنفيذية كانت تتجه دائماً الى تفتيت الدوائر التي تضم انصار الحزب المعارض بالكيفية التي تؤدي الى اهدار قيمة الصوت الانتخابي لجمهور هذه المنطقة, ويتحقق ذلك بضم اجزاء منها الى الدوائر المجاورة حيث تصبح المعارضة أقلية في كل الدوائر, او تقوم بتركيزهم في دائرة واحدة كبيرة حتى تتم السيطرة على نتائج كافة الدوائر الانتخابية الاخرى, وتعرف هذه الطريقة في الولايات المتحدة الامريكية باسم جيري ما ندرج نسبة إلى جيري حاكم ولاية ماساشوسيتش الذي قام عام ١٨١٢م, بالسيطرة على نتائج الانتخابات عن طريق تقسيم الدوائر الانتخابية قصد حرمان السود من الفوز بها في المناطق التي يشكلون فيها أغلبية عددية. غير ان هذا لا يعني أن اسناد مهمة تقسيم الدوائر الانتخابية إلى السلطة التشريعية لا ينطوي على مخاطر وآثار سلبية في نهاية المطاف عند فرز النتائج, ذلك ان الاغلبية البرلمانية قد تنتهك حدود الاقلية عند تحديدها للدوائر الانتخابية, كأن تقوم بأعاده توزيع الدائرة التي تنتمي الهيئة الناخبة فيها إلى حزب معارض عن طريق ضم أجزاء منها الى الدوائر المجاورة حتى تصبح الاغلبية الناخبة أقلية في كل دائرة جديدة تم ضمها إليها, غير ان البعض ذهب إلى القول أن تفادي التلاعبات المرتبطة بتقسيم الدوائر الانتخابية وبعيداً عن السلطتين انفة الذكر, لا يتأتى إلا إذا أسندت هذه المهمة إلى سلطة وحيدة بحيث يقع على عاتقها تقسيم الدوائر وفقاً للتقسيمات الادارية بصورة دائمة, بحيث لا تتغير بتغير الحكومات أو تغير عدد السكان.

٤-٤: الانعكاسات المادية والادارية لعملية تقسيم الدوائر الانتخابية:

تعتبر عملية التحديد بالنسبة للدوائر الانتخابية عملية معقدة وشاقه وذلك نظراً لطبيعتها المؤقتة, وعلى هذا الاساس يتعين على الدولة أن تراعي كلا من الجوانب الإدارية والمالية المرتبطة بها, والتي يأتي على رأسها الموارد اللازمة لتمكينها من القيام بهذه المهمة والتي يمكن تلخيصها بالاتي:

أ- تعيين الموظفين وتدريبهم والملاحظ اغلب الاحيان أنه كلما أزداد عدد الموظفين الذين يلزم القيام بأجراء تدريبات لهم كلما رافق ذلك الزيادة في التكاليف.

ب- الحصول على المعلومات الجغرافية والخرائط: إن عملية التقسيم تستلزم جمع الكثير من المعطيات والمعلومات التي توضح جغرافية المنطقة ومعلومات عن السكان القاطنين فيها, عن الاراضي المعنية, وهنا لابد من الحصول على قدر كاف من البيانات والمعطيات والخرائط التي تتميز بصحتها ودقتها والتي يجب القيام بتحليلها وتبويبها . فكلما كانت الأراضي كبيرة والعنصر المكون صغيراً فأن المشروع يكون على قدر من التكلفة والتعقيد.

ت- القيام بوضع المخططات للدوائر وتنفيذها: بعد الانتهاء من تقسيم الدائرة الانتخابية بمخططها النهائي ينبغي البدء بعمل وإعداد اشكال خرائطية بمثابة وصف للمخططات وتسليمها للعاملين بهذا الجانب والتي يمثلها في هذه الدراسة (مكتب مفوضية صلاح الدين), والتي توضح الاماكن التي اجريت عليها التعديلات وتضمن إطلاع الناخبين عليها ضمن كل دائرة.

ث- استخدام التقنيات الحديثة في ترسيم حدود الدوائر: ان الحاجة الى التكنولوجيا الحديثة والتي تضفي الدقة والفعالية على عملية التقسيم لهذه الدوائر تعتبر من الضروريات, وهي تثقل في بادئ الامر على ميزانية الدولة, اما فيما يخص النفقات التي لها ارتباط بالمكننة فتتمثل في شراء الاجهزة والبرامج وتثبيت قواعد للبيانات على الكمبيوتر تتميز بقابليتها على الاستيعاب.

ج- الصعوبات التي تواجه عملية التقسيم: ان عملية تقسيم الدوائر الانتخابية تعتبر أحياناً مهمة شاقة وذلك بسبب صعوبة تنسيق المعلومات وتجميعها, أضف الى ذلك ان النفقات تتميز بارتفاعها الكبير, ومع كل ما سبق فأن مشروع عملية تقسيم الدوائر الانتخابية لا يعتبر معقد او مكلف في كل الدول ومثال ذلك في نيوزيلندا فأن تجربتها لكل (٥) سنوات غير مكلفة, ففي عام ١٩٨٨م, قدر ماتم تخصيصه لذلك ب(١,٨٩) مليون دينار نيوزيلندي, أما في الولايات المتحدة الامريكية فآلاف الاشخاص قد شاركوا عام ١٩٩١م, في إعادة تقسيم دوائر انتخابات الكونغرس, وأتسم بصبغة لامركزية تبعاً لاختلاف المجهودات والاموال والوقت الذي تستغرقه هذه العملية من ولاية إلى ولاية أخرى.

ح- مدى سلطة الجهاز القضائي على عملية التقسيم للدوائر: لابد من وجود ضمانه حقيقية في العدالة لعملية التقسيم بالنسبة للدوائر الانتخابية في ان يتم تكريس آليات للرقابة عليها من طرف جهة محايدة يجوز لها التدخل كلما لاحظت او احست بوجود انتهاك لقاعدة المساواة حتى تتم اعادة الامور الى نصابها الصحيح, وهنا يجب ان نشير الى ان الكثير من الانظمة المقارنة اتجهت في هذا المنحى حيث سمحت بتقديم الطعون ضد عملية تقسيم في الدوائر الانتخابية على غرار الطعون المتصلة بمرحلة القيد في القوائم الانتخابية أو مرحلة الترشح بالنسبة للمشاركين في عملية الانتخابات.

٥- التوزيع المكاني للناخبين المسجلين بحسب الدوائر الانتخابية في محافظة صلاح الدين لانتخابات ٢٠٢١م.

طرق وأساليب تحديد وترسيم الدائرة الانتخابية: ليست كل الدول تأخذ بفكرة تقسيم اقليمها, بل ان هناك من لا يعتمد هذا التقسيم, ويعتبر أن الدولة تشكل في حد ذاتها دائرة انتخابية واحدة تقتضي أن يكون هناك عدداً من الممثلين لها يتم انتخابهم من قبل الافراد الذين يمثلون فئة الشعب فيها, بل حتى الدول التي تأخذ بفكرة التقسيم قد تتخلى عنه في حالات معينة, بحيث تعتبر الدولة وحدة غير قابلة لأن تتجزأ, ويظهر ذلك بشكل واضح عند إجراء الاستفتاء أو الانتخابات.ولذلك يلجأ مشرعو اغلب الدول في عملية التقسيم الى عدة طرق مختلفة وأهمها:

٥-١: الطريقة الاولى: تتم عملية التقسيم بناءً على أعداد مسبق من قبل المشرع. أي انها ترتبط بنوع النظام الانتخابي في البلد, فاذا كان المشرع مثلا قد حدد اعضاء المجلس بـ (٣٠٠) نائب وكان المطبق في البلد هو النظام الفردي فيجب أن يكون عدد الدوائر في هذه الحالة ٣٠٠ دائرة انتخابية[١٣], اما اذا كان النظام الانتخابي المطبق في البلد هو نظام الانتخاب بالقائمة, فأن عدد الدوائر يكون مماثلاً لعدد النواب مقسوماً على العدد المحدد لكل قائمة.

٥-٢: **الطريقة الثانية:** يتم بموجب هذه الطريقة ان تكون عملية تقسيم الدوائر الانتخابية مرتبطة بالتغير الذي يطرأ على السكان من زيادة ونقصان في كل منطقة, إذ لا يكون عدد الدوائر الانتخابية ثابتاً, إذ يكتفي المشرع بالنص على ضرورة التناسب بين عدد السكان وعدد الدوائر الانتخابية, اي لا يتطرق الى تحديد عدد اعضاء المجلس النيابي.

٥-٣: **الطريقة الثالثة:** تكون عملية تقسيم الدوائر الانتخابية مرتبطة بالتقسيمات الادارية للبلد سواء أكانت محافظات أم أم وحدات ادارية, اي ان حدود الدائرة الانتخابية هي نفسها حدود المحافظات او المقاطعات التي تتكون منها الدولة, اذ تعد كل محافظة دائرة انتخابية مستقلة لها حصة معينة من المقاعد تتناسب مع حجم السكان في داخلها.

٥-٤: **الطريقة الرابعة:** اسلوب الدائرة الواحدة: يعتبر هذا من الأساليب النادرة إذ له ارتباط أساسي بالمساحة, فليس من الضروري التمسك بنظام التقسيم مادامت المساحة صغيرة, خاصة ان ايجاده لغرض المساواة في التمثيل بين وحدة وأخرى, ومن اجل تغطية حاجة شعب الاقليم وضمان مصالحهم فيه, وأخذت بهذا النظام دول نذكر منها على سبيل المثال(البرتغال) بحسب دستورها للعام ١٩٣٣م, والذي لم يستمر طويلاً.وتجدر الاشارة الى ان المشروع العراقي اعتمد على هذه الطريقة في تقسيم الدوائر الانتخابية في العراق اذ جاء في المادة (١٥) الفقرة الثانية من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥م, ما نصه (تكون كل وحدة ادارية (المحافظات) وفقاً للحدود الادارية الرسمية بمثابة دائرة انتخابية تحتوي على عدد من المقاعد بما يتلاءم مع عدد السكان فيها). ويعد هذا المعيار في طريقة التقسيم مناسباً للحالة التي يمر بها العراق, نظراً لصعوبة الاعتماد على طريقة اخرى في تقسيم الدوائر الانتخابية والتي تكون مرضية لجميع الاطراف السياسية. لكون البلد خاضعاً للديمقراطية التوافقية, بسبب الاختلافات بين الطوائف والقوميات وايدلوجية الاحزاب المشاركة في ادارة البلد, وبالنتيجة عدم قناعة هذه الاطراف بأي نوع من التقسيم سوى التقسيم الاداري.ويجب الاشارة هنا الى الفائدة الكبيرة التي تمخضت من نظام البطاقة التموينية, الذي تم اعتماده بصورة اساسية في تقسيم الدوائر الانتخابية الى مراكز فرعية في الدورات الانتخابية السابقة ابتداءً من العام ٢٠٠٥م-٢٠١٠م- ٢٠١٤ م – ٢٠١٨م, وانتهاء بالعام ٢٠٢١م, مما ساعد على انجاح هذه العملية, فالاعتماد على بيانات وزارة التجارة في هذا الخصوص اعتبر بديلاً عن الاحصاء السكاني في تسجيل الناخبين, ونظام البطاقة التموينية تم الاعتماد عليه في التسعينيات من القرن الماضي نتيجة الوضع الاقتصادي الذي كان يمر به العراق في فترة الحصار, وبموجب هذا النظام تم تقسيم العراق الى مراكز تموينية ضمن المحافظات بأعداد متقاربة, إذ غالباً ما كان المركز التموينى يضم أغلب سكان الناحية او القضاء, أما مراكز المحافظات فقد ضمت اكثر من مركز تموينى واحد.

٦: **ترسيم حدود الدائرة الانتخابية:** يمكن أن يتم عمل ترسيم للدوائر الانتخابية الفدرالية إما على المستوى الفدرالي أو على مستوى الولاية أو المقاطعة، عند تعيين عدد محدد من الدوائر للولاية أو المقاطعة. وتجري عملية ترسيم حدود الدوائر على ثلاثة مراحل:

أ- تجهيز قاعدة البيانات لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية.

ب-تعيين وحدات جغرافية للدوائر الانتخابية وإنشاء حدود الدوائر.

ت- إنتاج وصفاً موجزاً وخرائط من أجل تقييم وتطبيق خطة إعادة التقسيم.

وتتألف قاعدة البيانات من الوحدات الجغرافية جميعاً التي استخدمت كلبنات اساسية. ويجب أن تحافظ التخطيطات الخاصة بالدوائر الانتخابية التي يتم فيها إجراء وتنفيذ الانتخابات قدر المستطاع على المساواة في حقوق الاقتراع[١٤]. ويمكن أن تنعكس الأقسام الإدارية الحالية ان تستوفي نفس معدل الناخبين للممثلين المنتخبين في كل دائرة ومقاطعة، أو العوامل الأخرى والتي لها ارتباط وثيق (بما فيها الطبيعة الجغرافية والديموغرافية والتاريخية) في الدوائر والمقاطعات الانتخابية، شريطة أن تكون الدوائر متسقة مع مبدأ المساواة في عملية التصويت والتمثيل العادل للمجموعات في المجتمع.ويبلغ إجمالي من يحق لهم التصويت في محافظة صلاح الدين (٩٥٧) ألف و(٢٩١) ناخب, في حين يبلغ عدد المرشحين (١٩٣) مرشحاً مقسمين على (٣) دوائر يتنافسون على(١٢) مقعداً منها (٣) مقاعد مشمول بنظام الكوتا النسائية. وتقسم الى ثلاث دوائر:

٦-١: **الدائرة الأولى:** يتنافس ضمن هذه الدائرة (٩٩) مرشحاً على ٤ مقاعد منهم مقعد مشمول بنظام الكوتا النسائية, وتضم: (تكريت – سامراء- الاسحاقي – الدور ١).

٦-٢: **الدائرة الثانية:** يتنافس ضمن هذه الدائرة(١٠٣) مرشحاً على (٤) مقاعد منهم مقعد مشمول بنظام الكوتا النسائية, تضم الدائرة الثانية (بلد- الضلوعية- طوز- الدجيل- يثرب- الدور ٢).

٦-٣: **الدائرة الثالثة:** يتنافس ضمن الدائرة (١١٧) مرشحاً على ٤ مقاعد منهم مقعد مشمول بنظام الكوته النسائية,وتتضمن الدائرة الثالثة (الشرقاط الأيمن – العلم – الشرقاط الأيسر – بيجي)[١٥] إذ شهدت الدورة الانتخابية للانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٢١م, في محافظة صلاح الدين عن تخوف الكثير من القيادات السياسية من ترشحها وذلك لعدم ضمان الفوز, كون الدوائر الانتخابية صغيرة ونتائج الفوز غير مضمونة، وبالتالي؛ فإن إمكانية خروجهم بخسارة قاسية وارد جداً وأن من بين المشكلات التي فرضها النظام الجديد على المرشحين، خصوصاً في مناطق العشائر البعيدة عن المراكز الحضرية، هو انقسام العشيرة الواحدة على أكثر من دائرة انتخابية, بالتالي فإن المرشح لن يتمكن من ضمان أصوات عدد كبيرة من أفراد عشيرته أو منطقته، وتنطبق هذه الحال على المناطق الحضرية بطريقة أقل.وأن الأحزاب والتحالفات تسعى إلى حصر مرشحيها في الدائرة الواحدة بمرشح واحد أو اثنين أو ٣ في أعلى الحالات، بهدف ضمان الفوز وعدم تشتيت أصوات الناخبين المؤيدين له.

٧: **التوزيع المكاني للناخبين المسجلين في محافظة صلاح الدين للدورة الانتخابية ٢٠٢١ م.** يعد توزيع الكثافة السكانية الناتجة عن قيمة أجمالي عدد السكان في منطقة ما على المساحة الاجمالية لها. احد اهم المؤشرات الجغرافية التي يمكن من خلالها ابراز العلاقة بين المقومات الجغرافية والخصائص البشرية, ولكون الكثافة السكانية العامة لا تعطي صورة واضحة لكثافة الناخبين المسجلين في أي منطقة من مناطق المحافظة, لأنها تشمل جميع الفئات العمرية للسكان سواء اكانت تلك التي يحق لها ان تشترك في الانتخابات ام التي لا يحق لها المشاركة, وهذا كان ضرورياً اجراء بعض التعديل على مقياس الكثافة الذي يستهدف الفئات العمرية ١٨ سنة فأكثر, وجعله حصيلة قسمة عدد السكان في سن الاقتراع (١٨ سنة فأكثر) ضمن منطقة معينة على أجمالي المساحة لتلك المنطقة. ويمكن ان يطلق على هذا المؤشر (مقياس الكثافة الانتخابية العامة) الذي يبين الصورة العامة للتوزيع المكاني لمن هم في سن الانتخاب وعلاقتهم بالمنطقة الجغرافية المتمثلة بمنطقة الدراسة, وتجدر الاشارة الى ان هناك ناخبين مسجلين لا يشاركون في الانتخابات اي لا يدلون بأصواتهم, فليس كل ناخب مسجل هو مصوتاً, وبالنظر الى الجدول (٢) يمكن ملاحظة تقسيمات المحافظة بدوائرها الثلاثة واللجان الانتخابية للانتخابات البرلمانية لعام٢٠٢١م .**جدول (٢) الدوائر الانتخابية في محافظة صلاح الدين للانتخابات البرلمانية لعام٢٠٢١م.**

رقم الدائرة	اسم مركز التسجيل	مجموع المقاعد	عدد مقاعد اعلى الاصوات	عدد مقاعد النساء
الدائرة الاولى	سامراء المركز١ تكريت الاولى ١ سامراء المركز ٢ تكريت الاولى٢ سامراء المركز ٣ تكريت الثانية١ سامراء الاطراف ١ تكريت الثانية٢ سامراء الاطراف ٢ الاسحاقي سامراء الاطراف ٣ الدور ١ سامراء الاطراف ٤	٤ مقاعد نيابية	٣ مقاعد نيابية	١ مقعد نيابي
الدائرة الثانية	بلد الاول بلد الثالث ٢ بلد الثاني يثرب الدور ٢ الدجيل ١ الضلوعية ١ بلد الثالث١ الضلوعية٢ الدجيل ٢ طوز المركز ١ طوز الاطراف٢ طوز المركز٢ طوز المركز٣ طوز الاطراف ١	٤ مقاعد نيابية	٣ مقاعد نيابية	١ مقعد نيابي

الدائرة الثالثة	الشرقاط الايمن ١ العلم ١ الشرقاط الايمن ٢ لعلم ٢ الشرقاط الايسر ١ ابيجي ١ الشرقاط الايسر ٢ بيجي ٢ بيجي ٣ بيجي ٤	٤ مقاعد نيابية	٣ مقاعد نيابية	١ مقعد نيابي
المجموع		١٢ مقعد نيابي	٩ مقاعد نيابية	٣ مقاعد نيابية

المصدر: الجدول من اعداد دائرة العمليات وتكنولوجيا المعلومات _ شعبة الاجراءات والتدريب

ومن خلال النظر الى خارطة (٢) نلاحظ عدم وجود اتصال جغرافي ضمن الدائرة الثانية إذ تمتد الدائرة الاولى لتقطع هذا الاتصال في قضاء الدور بالتحديد. إذ ان قضاء الدور قد تم تقسيمه مناصفه بين الدائرة الاولى(الدور ١) وما بين الدائرة الثانية (الدور ٢) مما اوجد انفصال في الامتداد الجغرافي للدائرة الثانية بين قضاء الضلوعية والطوز. وهذا ما يطلق عليه (الجريماندرنج Gerrymandering) تعد هذه الظاهرة بمثابة التحيز الجغرافي المتعلق بالدوائر الانتخابية, اي التلاعب المتعمد بترسيم الحدود بطريقة تعطي احد الاحزاب او المرشحين افضلية غير مبررة على غيره, ويقصد بها التحكم قدر المستطاع في نتيجة الانتخابات, وهذه الظاهرة تظهر بوضوح عند دراسة خرائط الدوائر الانتخابية وتحليلها للتأكد من وجود امتداد جغرافي او عدمه, ولها عدة وجوه منها القضاء على المقاعد التي يحتفظ بها الطرف الاخر من خلال الجمع بين المتخاصمين في دائرة انتخابية واحدة والقصد من ذلك تشتيت مناطق نفوذهم, او ما يسمى بالاستهداف الجغرافي وهو عملية يقوم بها أطراف مختلفون من شركاء العملية الانتخابية من اجل تحديد مجموعة من الناخبين على وفق مناطق سكنهم, وتهدف العملية الى تقدير تفضيلاتهم السياسية وذلك بافتراض ان اماكن أقامه المصوتين تؤثر في الانتخابات من عدمها كما تؤثر في كيفية تصويتهم. كما موضح في الخارطة (٢).**خارطة (٢) الدوائر الانتخابية في محافظة صلاح الدين للانتخابات البرلمانية ٢٠٢١م**

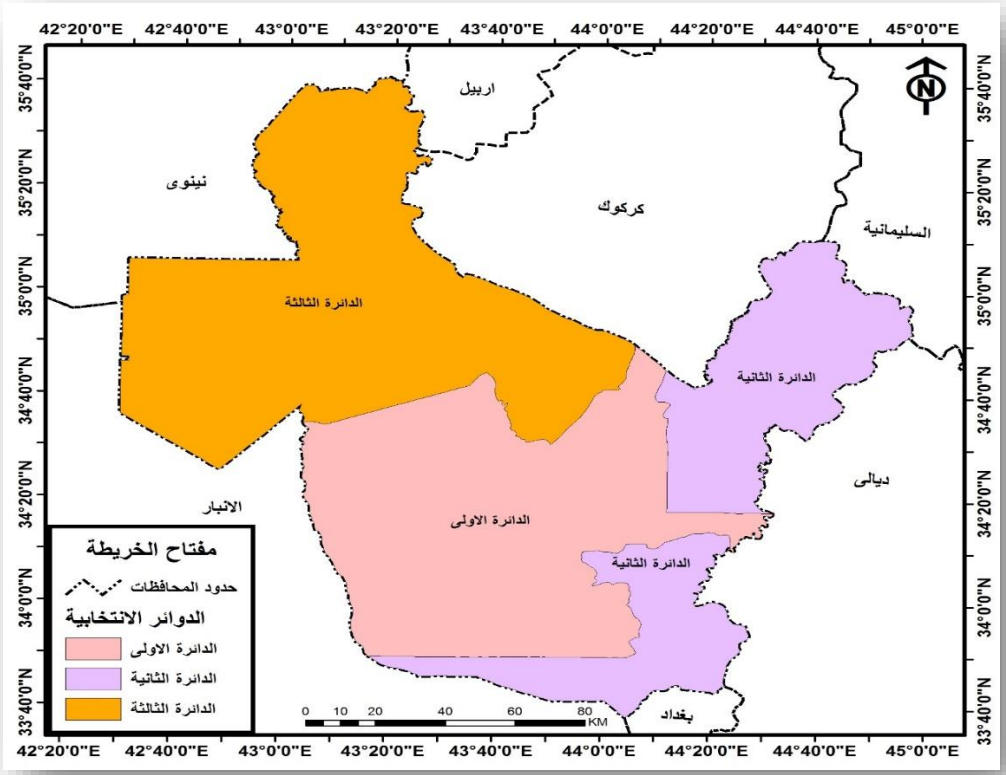

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الغلق وبرنامج ARC gis 10.8

الدائرة الأولى

يتنافس ضمن الدائرة (٩٩) مرشحاً على(٤) مقاعد منهم مقعد مشمول بنظام الكوتا النسائية, وعلى نقيض الأنظمة الانتخابية المعمول بها سابقا، وتشمل الدورات الانتخابية البرلمانية الأربعة في العراق، منذ عام ٢٠٠٦م, ولغاية عام ٢٠١٨م، فإن نظام الدوائر الانتخابية المتعددة الجديد، الذي اعتمد وفق قانون الانتخابات العراقية، رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠م، قسم العراق إلى(٨٣) دائرة انتخابية، توزع بحسب المحافظات واعتماداً على اعداد السكان فيها، واعتماداً على التصويت الفردي الذي يصوت فيه الناخب لمرشح واحد. انظر الجدول (٣) والذي يبين التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية التابعة للدائرة الاولى ضمن اقضية محافظة صلاح الدين في انتخابات ٢٠٢١/١٠/١٠م.

جدول (٣) التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في محافظة صلاح الدين في انتخابات (٢٠٢١ م) الدائرة الاولى

رقم الدائرة	رقم مركز التسجيل	اسم مركز التسجيل	عدد مراكز الاقتراع	عدد الناخبين	عدد محطات الاقتراع للتصويت الاعتيادي
1	1441	تكريت الاول	6	20140	47
1	1442	تكريت الثاني	11	31403	73
1	1444	سامراء المركز	10	25720	61
1	1445	سامراء الاطراف	14	36449	91
1	1452	الدور ١	9	24424	59
1	1456	مركز الاسحاقي	10	25034	68
1	2441	تكريت الاول٢	7	21777	49
1	2442	تكريت الثاني٢	4	18380	42
1	2444	سامراء المركز٢	8	23204	63
1	2445	سامراء الاطراف٢	3	10007	24
1	3444	سامراء المركز٣	8	36000	71
1	3445	سامراء الاطراف٣	6	14820	35
1	4445	سامراء الاطراف٤	6	16319	40
المجموع	ـــــ	ـــــ	102	303677	723

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الغلق لمكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرع صلاح الدين بيانات غير منشورة ٢٠٢١ م.

بلغ مجموع عدد المراكز الانتخابية في الدائرة الاولى (١٠٢) مركزاً انتخابياً وبمجموع ناخبين مسجلين بلغ(٣٠٣٦٧٧) الف ناخب فيما بلغ مجموع عدد المحطات في هذه الدائرة (٧٢٣) محطة اقتراع, كما موضح في الجدول (٣) والذي يبين عدد الناخبين المسجلين ضمن مراكز تسجيل الناخبين في الدائرة الاولى ضمن محافظة صلاح الدين, إذ بلغ اعلى مجموع بالنسبة لعدد الناخبين في مركز تسجيل سامراء الاطراف بواقع (٣٦٤٤٩) الف ناخب وبواقع (١٤) مركزاً للاقتراع, في حين بلغ عدد المحطات للتصويت الاعتيادي (٩١) محطة كما ان اقل مراكز الاقتراع كانت من نصيب (سامراء الاطراف٢) وبواقع (٣) مراكز اقتراع ضمن الدائرة الاولى, كما موضح في الشكل (١).

شكل (١)عدد الناخبين المسجلين في مراكز تسجيل الناخبين ضمن الدائرة الاولى في محافظة صلاح الدين في انتخابات ٢٠٢١م.

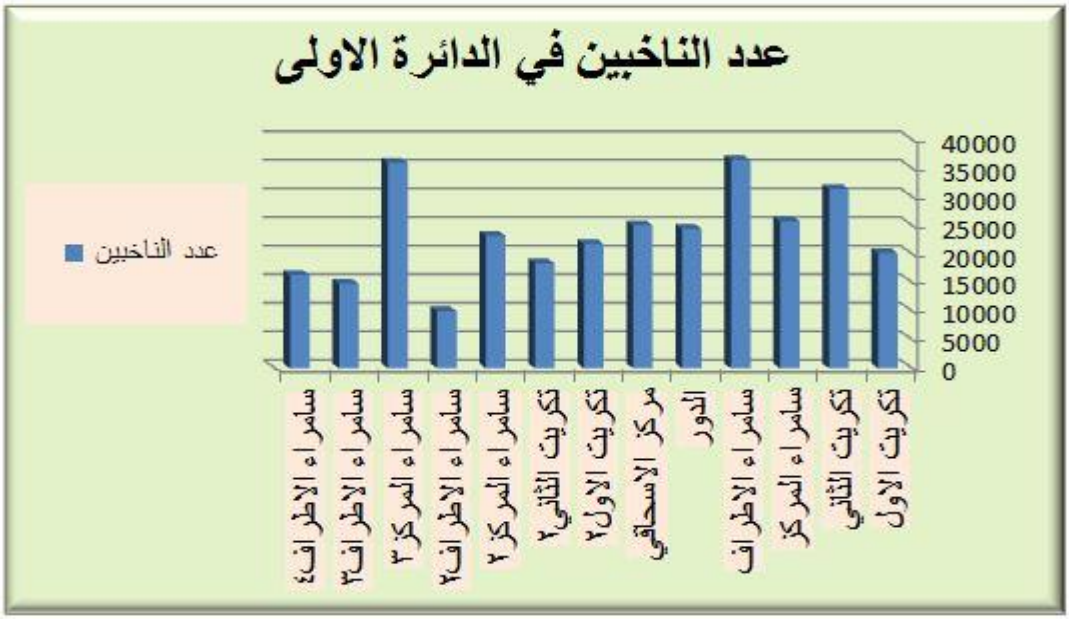

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٣) الذي يبين عدد الناخبين المسجلين في مراكز التسجيل ضمن الدائرة الاولى في محافظة صلاح الدين لانتخابات ٢٠٢١م.

وبالنظر الى الشكل (٢) نجد ان اقل مراكز تسجيل كانت من نصيب مركز تسجيل (سامراء الاطراف٢) والتي بلغ عدد مراكز الاقتراع فيها (٣) مراكز في حين بلغ عدد الناخبين فيها(١٠٠٠٧) ناخب وبواقع(٢٤) محطة اقتراع, اما اعلى مراكز التسجيل الذي حظي بأعلى عدد من محطات الاقتراع فهو مركز (سامراء الاطراف) والتي بلغت مراكز اقتراع الناخبين فيه (١٤) مركزاً للاقتراع وبلغ مجموع الناخبين فيه (٣٦٤٤٩) ناخب وبواقع (٩١) محطة للاقتراع موزعة على المراكز الانفة الذكر. كما موضح في الشكل (٢) والذي يبين عدد محطات ومراكز تسجيل الناخبين للتصويت الاعتيادي في محافظة صلاح الدين في انتخابات ٢٠٢١م, في الدائرة الاولى.

شكل (٢)عدد محطات ومراكز تسجيل الناخبين في محافظة صلاح الدين في انتخابات ٢٠٢١م, (الدائرة الاولى)

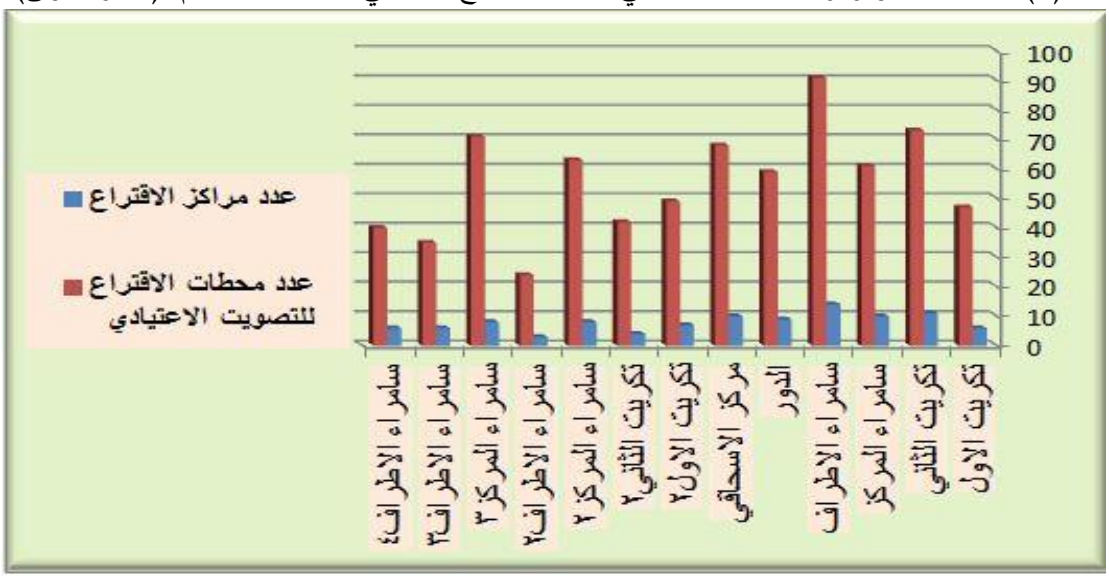

جدول (٤) التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في محافظة صلاح الدين في انتخابات (٢٠٢١ م), الدائرة الثانية

رقم الدائرة	رقم مركز التسجيل	اسم مركز التسجيل	عدد مراكز الاقتراع	عدد الناخبين	عدد محطات الاقتراع للتصويت الاعتيادي
2	1447	طوز المركز	8	28454	65
2	1448	يثرب	11	28443	69

2	1449	مركز بلد الاول	9	22044	49
2	1451	الدجيل	8	24775	58
2	1453	طوز الاطراف	7	18428	47
2	1457	مركز الضلوعية	7	20158	47
2	1458	مركز بلد الثاني	10	22640	48
2	1459	مركز بلد الثالث	5	12405	27
2	2447	طوز المركز ٢	8	20776	55
2	2451	الدجيل ٢	15	32385	81
2	2452	الدور ٢	6	15972	39
2	2453	طوز الاطراف ٢	7	19085	44
2	2454	الشرقاط الايسر ٢	6	23019	50
2	2457	مركز الضلوعية ٢	5	13257	31
2	2459	مركز بلد الثالث ٢	4	12916	30
2	3447	طوز المركز ٣	8	24646	57
المجموع	ـــــ	ـــــ	124	374460	797

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الغلق النهائي لمكتب مفوضية صلاح الدين بيانات غير منشورة, ٢٠٢١م.

وبالنظر لبيانات الجدول (٤) نجد ان مجموع المراكز الانتخابية ضـــمن الدائرة الثانية قد بلغ (١٢٤) مركزاً انتخابياً في حين بلغ مجموع عدد الناخبين في مجمل المراكز الانتخابية ضمن الدائرة الثانية بـــ (٣٧٤٤٦٠) ناخباً اما مجموع عدد المحطات فقد بلغ (٧٩٧) محطة ضمن الدائرة الثانية, كما موضح في الشكل (٣) والذي يبين عدد الناخبين في الدائرة الثانية. نلاحظ من خلال التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في الدائرة الثانية وان اكبر مركز لتسجيل للناخبين هو مركز تسجيل (الدجيل ٢) إذ بلغ عدد مراكز الاقتراع (١٥) مركزاً وبلغ عدد الناخبين (٣٢٣٨٥) ناخباً, كما موضح في الشكل (٣) والذي يوضح عدد الناخبين في الدائرة الثانية.

شكل (٣)عدد الناخبين المسجلين في مراكز تسجيل الناخبين ضمن الدائرة الثانية في محافظة صلاح الدين في انتخابات ٢٠٢١م.

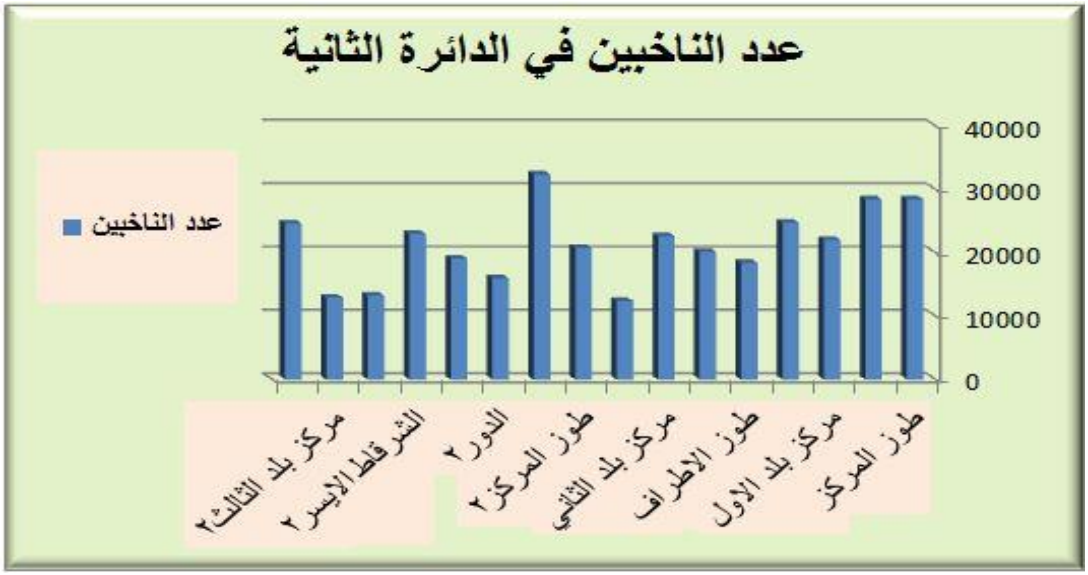

المصدر: من عمل الباحث أعتماداً على بيانات الجدول (٤) الذي يبين عدد الناخبين المسجلين في مراكز التسجيل ضمن الدائرة الثانية في محافظة صلاح الدين لأنتخابات ٢٠٢١م.ومن ملاحظة الجدول (٤) والشكل (٣) عدد الناخبين المسجلين في مراكز تسجيل الناخبين ضمن الدائرة الثانية إذ نلاحظ ان اقل مركز تسجيل للناخبين هو(مركز بلد الثالث٢) والذي بلغت فيه عدد مراكز الاقتراع (٤) مراكز ويضم عدد ناخبين بلغ (١٢٩١٦) ناخباً, فيما كان عدد محطات الاقتراع للتصويت الاعتيادي (٣٠) محطة, في حين احتل مركز تسجيل الناخبين في الدجيل (الدجيل٢) على (١٥) مركزاً للاقتراع وضم عدد ناخبين بلغ (٣٢٣٨٥) وبلغ عدد المحطات للتصويت الاعتيادي (٨١) محطة. انظر الشكل (٤) الذي يبين عدد مراكز الاقتراع وعدد المحطات للتصويت الاعتيادي في صلاح الدين ٢٠٢١م. الدائرة الثانية.شكل(٤) عدد محطات الاقتراع ومراكز تسجيل الناخبين في محافظة صلاح الدين في انتخابات ٢٠٢١م,الدائرة الثانية

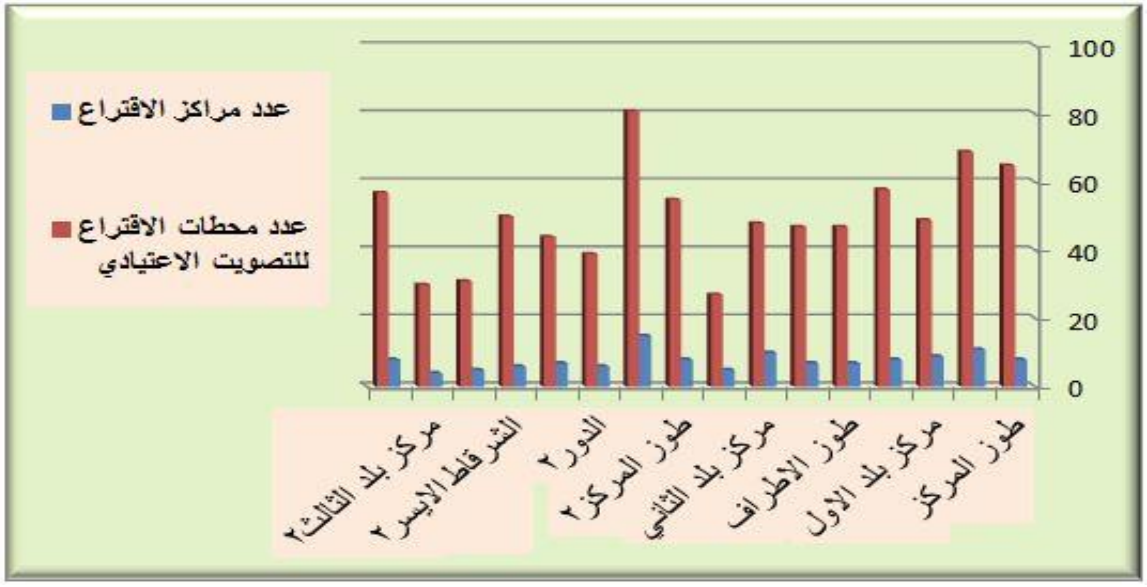

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٤) الذي يبين عدد الناخبين المسجلين في مراكز التسجيل ضمن الدائرة الثانية في محافظة صلاح الدين لانتخابات ٢٠٢١م.وبالنظر للجدول (٥) الذي يبين التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات (٢٠٢١ م) (الدائرة الثالثة) نجد ان مجموع مراكز الاقتراع قد بلغ (٣١٢) مركزاً ,في حين بلغ مجموع عدد الناخبين(٢٧٧٤٨٤) الف ناخباً اما مجموع محطات الاقتراع للتصويت الاعتيادي فقد بلغ (٢,١٥٧) محطة .

جدول (٥) التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في محافظة صلاح الدين في انتخابات (٢٠٢١ م) الدائرة الثالثة

رقم الدائرة	رقم مركز التسجيل	اسم مركز التسجيل	عدد مراكز الاقتراع	عدد الناخبين	عدد محطات الاقتراع للتصويت الاعتيادي
3	1443	العلم	14	32205	79
3	1446	مركز بيجي	15	53284	115
3	1450	الشرقاط الايمن	14	48461	111
3	1454	الشرقاط الايسر	8	24957	56
3	2443	العلم٢	7	22239	54
3	2446	مركز بيجي٢	10	29833	68
3	2450	الشرقاط الايمن٢	9	26048	61
3	3446	مركز بيجي٣	6	24212	57
3	4446	مركز بيجي ٤	4	16245	37
المجموع	____	____	312	277484	2.157

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الغلق النهائي لمكتب مفوضية صلاح الدين بيانات غير منشورة, ٢٠٢١م. وبالنظر الى الشكل (٥) نلاحظ ان مركز تسجيل (بيجي) استحوذ على اكبر مراكز للتسجيل إذ بلغ مجموعها (١٥) مركزاً للاقتراع في حين بلغ

مجموع الناخبين في هذه المراكز (٥٣٢٨٤) الف ناخب في حين بلغ عدد المحطات للتصويت الاعتيادي (١١٥) محطة اقتراع

شكل (٥)عدد الناخبين المسجلين في مراكز تسجيل الناخبين ضمن الدائرة الثالثة في محافظة صلاح الدين في انتخابات ٢٠٢١م.

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٥) الذي يبين عدد الناخبين المسجلين في مراكز التسجيل ضمن الدائرة الثانية

في محافظة صلاح الدين لانتخابات ٢٠٢١م.وبالنظر للشكل (٦) نجد ان هناك تفاوت كبير بين مركز تسجيل الناخبين في بيجي (مركز بيجي) وبين (مركز بيجي٤) إذ بلغ عدد مراكز الاقتراع في مركز بيجي (١٥) مركز اقتراع في حين بلغ عدد الناخبين(٥٣٢٨٤) الف ناخب وبلغ مجموع محطات الاقتراع للتصويت الاعتيادي (١١٥) محطة . في حين بلغ عدد مراكز الاقتراع في (مركز بيجي ٤) بواقع (٤) محطات وبلغ مجموع الناخبين بـ(١٦٢٤٥) الف ناخب في حين بلغ عدد محطات الاقتراع للتصويت الاعتيادي (٣٧) محطة وهذا يعود الى قلة عدد السكان القاطنين في مركز تسجيل (بيجي ٤) بسبب النزوح وهجرة اغلب سكان المناطق الى قضاء تكريت ومحافظات الشمال.في حين جاء مركز تسجيل الشرقاط الايمن بالمرتبة الثانية من حيث عدد مراكز الاقتراع إذ بلغ مجموعها (١٤) مركزاً وبعدد ناخبين بلغ (٤٨٤٦١) في حين بلغ مجموع محطات الاقتراع (١١١) محطة للتصويت الاعتيادي, وجاء مركز تسجيل العلم بالمرتبة الثالثة إذ بلغ عدد مراكز التسجيل ١٤ مركزاً وبلغ مجموع الناخبين (٣٢٢٠٥) الف ناخب فيما بلغ مجموع محطات الاقتراع للتصويت الاعتيادي (٧٩) محطة. كما موضح في شكل (٦).شكل (٦)عدد مراكز ومحطات الاقتراع للتصويت الاعتيادي للناخبين المسجلين في محافظة صلاح الدين في انتخابات ٢٠٢١م.

الدائرة الثالثة

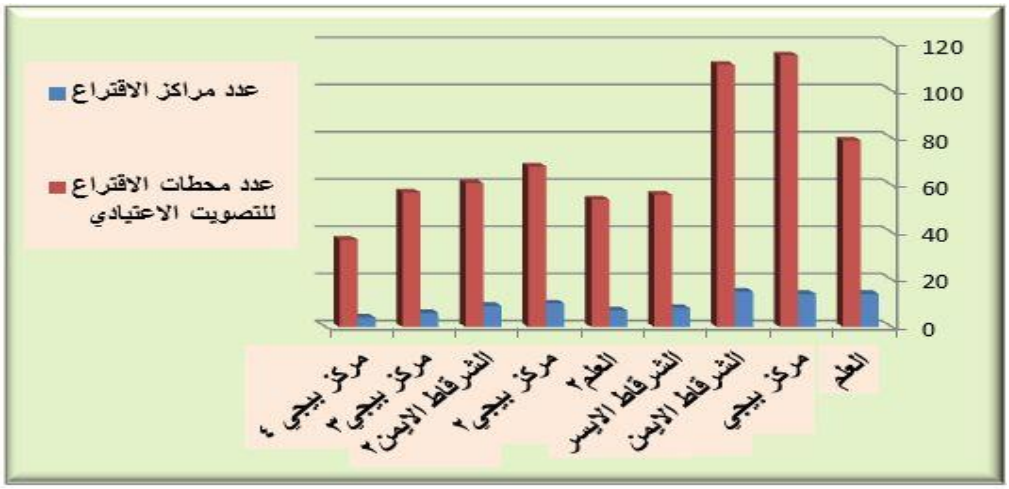

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٥) الذي يبين عدد الناخبين المسجلين في مراكز التسجيل ضمن الدائرة الثالثة في محافظة صلاح الدين لانتخابات ٢٠٢١م.

٨- التحليل الجغرافي السياسي لنتائج انتخابات ٢٠٢١م.

تعد الانتخابات البرلمانية في العراق للعام ٢٠٢١م, هي الانتخابات الثانية التي تم اجراؤها في العراق بعد تحرير مدنه وقراه من تنظيم داعش الارهابي, وهي ثالث انتخابات تجري بعد الانسحاب الامريكي من العراق في عام ٢٠١١م, وخامس انتخابات برلمانية منذ الاطاحة بالنظام السابق في عام ٢٠٠٣م, ويتنافس في هذه الانتخابات (٣٢٠) حزباً سياسياً وائتلاف وقوائم انتخابية موزعة على ٨٨ قائمة انتخابية و ٢٠٥ كيان سياسي, و٢٧ تحالف انتخابي وذلك من خلال (٧٣٦٧) مرشح, وهذا العدد من المرشحين يعتبر اقل من اعداد المرشحين في انتخابات عام ٢٠١٨ م, والذي تجاوز (٩٠٠٠) الاف مرشح والتي قسمت من خلالها المحافظة بحسب الكثافة السكانية والرقعة الجغرافية فقد تم الاعتماد على التعداد السكاني, فجاء نصيب صلاح الدين ١٢ مقعداً ومن ناحية الشأن السياسي فقد شكل الانقسام النقطة الابرز في انتخابات ٢٠٢١م, إذ لم تؤثر هذه الانقسامات في الطائفتين السنية والشيعية فحسب بل اثرت بشكل كبير في تحالف القوى والاحزاب السياسية الكردية موحدة تحت مظلة التحالف الكردستاني, لاسيما بعد الاستفتاء الذي فشل بشأن قضية الاستقلال الذي تم اجراؤه في اقليم كوردستان.**جدول (٦) اسماء النواب الفائزين عن محافظة صلاح الدين في انتخابات ٢٠٢١م**

الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد	المرشحين الفائزين	عدد الاصوات
الدائرة الاولى	٤	١- خالد حسن صالح الدراجي	١٣٨٩٨
		٢- شعلان عبد الجبار علي الكريم	١٢٧٣٠
		٣- مثنى عبد الصمد السامرائي	١٢٦٥٤
		٤- كوتا النساء- هند محمد العباسي	٢٦٩٦
الدائرة الثانية	٤	١- مهدي تقي اسماعيل جبار	١٤٨٢٣
		٢- عمار جبر خليل عبد الحميد	١٣٤١٩
		٣- كريم شكور محمد قادر الداودي	١٢١٥٩
		٤- كوتا النساء- ناسك مهدي الزنكي	٧١٧٢
الدائرة الثالثة	٤	١- مشعان ركاض ضامن الجبوري	١٢٢٦٦
		٢- احمد عبدالله عبد خلف الجبوري	١١٨٣٤
		٣- هيثم محمود زهوان العجيلي	١١٤٧١
		٤- كوتا النساء- بشرى رجب القيسي	٧٨٤٠

المصدر: الانترنيت منشورة على الموقع الالكتروني http://www.nasnews.com/ view.php?cat=75147

ومن ملاحظة الجدول (٦) نجد ان الفائزين عن محافظة صلاح الدين هم (٩) نواب يضاف الى ذلك (٣) مقاعد لكوتا النساء إذ تضمنت الدائرة الاولى اسماء الفائزين كلا من (مثنى عبد الصمد السامرائي), وهو مرشح تحالف عزم والنائب (شعلان عبد الجبار الكريم) وهو مرشح عن تحالف تقدم والنائب (خالد حسن صالح الدراجي) وهو مرشح مستقل, يضاف الى ذلك مقعد كوتا النساء اصبح من نصيب النائبة (هند محمد صالح), وهي مرشحة مستقلة ايضاً, في حين اشتملت الدائرة الثانية على (٣) مقاعد وهم كلا من النائب (عمار جبر الجبوري) والذي كان يشغل منصب محافظ صلاح الدين إذ انه تخلى عن عضوية المجلس ليبقى محافظاً وتم صعود النائب (محمد كريم عبد الحسين العبادي) كونه يمتلك اعلى الاصوات ضمن الدائرة الثانية فهو يمتلك (٧,٥٨٠) الف صوت, مرشحاً عن تحالف تقدم والنائب (مهدي تقي الامرلي) وهو مرشح عن تحالف الفتح والنائب (كريم شكور) وهو مرشح الاتحاد الكوردستاني, اما مقعد كوتا النساء فكان من نصيب النائبة (نازك مهدي) وهي مرشحة مستقلة في حين اشتملت الدائرة الثالثة على (٣) فائزين من الذكور وفائزة بمقعد كوتا النساء وقد

جاءت المقاعد الفائزة كالاتي, إذ تصدر اعلى الاصوات النائب (مشعان ركاض الجبوري) وهو مرشح حزب الوطن, والذي الغيت عضويته فيما بعد بقرار من المحكمة الاتحادية لعدم امتلاكه شهادة الاعدادية وتم صعود النائب (مقدام محمد عبيد علي الجميلي) وهو مرشح حزب الجماهير الوطنية, كونه يمتلك اعلى الاصوات بعد الفائزين الثلاثة ضمن الدائرة الثالثة إذ حصل على (٧,٧٥١) الف صوت, اما المقعد الثاني فقد كان من نصيب النائب (احمد عبدالله عبد الجبوري) وهو مرشح عن حزب الجماهير الوطنية, في حين كان المقعد الثالث من نصيب النائب (هيثم محمود زهوان العجيلي) عن حزب الجماهير الوطنية, اما مقعد كوتا النساء فقد كان من نصيب النائب (بشرى رجب موسى القيسي) وهي مرشحة مستقلة, اما الانقسام ضمن التحالفات والاحزاب السنية فلم تعد حديثة او وليدة الانتخابات الاخيرة بل سبقت ذلك إذ حدثت في انتخابات ٢٠١٠م, حين اتحدت القوى السنية ضمن قائمة واحدة هي القائمة العراقية ومن ثم تم الانقسام في عام ٢٠١٤م, بين(الاتحاد من اجل الاصلاح) و(وتحالف العربية) واستمر الانقسام حتى جاءت انتخابات ٢٠١٨م, وبقائمتين رئيسيين ولكن بتحالفات مختلفة وهما اللائحة العراقية وتحالف القرار الى جانب قوى اخرى, وتشكلت بعض القوى السياسية الصغيرة بعيداً عن الاطراف السنية الرئيسة ومنها تحالف عزم وتحالف تقدم والمشروع الوطني للأنفاذ.اما في ما يخص القوى الشيعية فقد مرت بفترة سيئة شهدت نوع من الانقسام منذ عام ٢٠٠٣م, فقد بدأت بتشكيل (تيار الحكمة الوطني) والذي انفصل عن المجلس الاعلى الاسلامي, أضافه الى انتهاء التحالف الذي دام طويلاً بين منظمة بدر وائتلاف دولة القانون والذي سمي بتحالف الفتح والذي جرى تشكيلة في عام ٢٠١٨ م , والكتلة الصدرية وائتلاف دولة القانون والذي اطلق عليه سياسيون بـــ(رهانات المالكي), وائتلاف قوى الدولة الوطنية, وقد خسرو مقعدين في انتخابات ٢٠٢١م. فيما يطمح الكرد للفوز بمقعد برلماني في احدى الدوائر الانتخابية في محافظة صلاح الدين .وقال نائب مسؤول مركز تنظيمات حمرين للاتحاد الوطني الكوردستاني في قضاء طوز خورماتوو، "ان تطبيق نظام الدوائر المتعددة في محافظة صلاح الدين من مصلحتنا، فنحن نملك مرشحاً واحداً وسنحشد الأصوات له, بهذا ستكون لنا فرصة للظفر بمقعد." في هذه الانتخابات، ستذهب أصوات حركة التغيير لمرشحنا، كما تعهد الحزب الشيوعي بمنح أصواتهم لمرشحنا، لذا فإن فرص وصول كريم شكور للبرلمان هذه المرة كبيرة. وبالفعل تم فوز النائب كريم شكور محمد قادر الداودي بالقرعة (٣٩) بالفوز بمقعد عن الدائرة الثانية إذ حصل على مجموع اصوات (٨,٩٤٥) الف صوت إذ بلغ مجموع محطات الاقتراع الصحيحة والتي تم احتسابها (٧٤٦) محطة وتوقع أن يحصل الكورد على ١٥ ألف صوت، قائلاً "٨٠ بالمائة من الناخبين الكورد هم من مناصري الاتحاد الوطني الكوردستاني وهذا ما حصل بالفعل في نتائج انتخابات ٢٠٢١م." تتألف الدائرة الانتخابية الثانية من قضاء طوز خورماتوو، إذ يبلغ عدد سكان القضاء أكثر من ١٥٠ ألف شخص، وفقاً لإحصائيات هيئة الاحصاء العراقية لعام ٢٠١٩م, الى جانب مناطق بلد، الدجيل، يثرب والضلوعية. المشكلة التي تواجه الناخبين الكورد في قضاء طوز خورماتوو تتمثل في نزوح مئات العوائل الكوردية عقب أحداث ١٦ أكتوبر ٢٠١٧م، وذلك بعد عودة القوات العراقية الى المناطق المتنازع عليها وانسحاب قوات البيشمركة التابعة لحكومة اقليم كوردستان، حيث لم يتضح بعد كيف سيتمكنون من الإدلاء بأصواتهم.

الاستنتاجات:

١- ان تقسيم الدوائر الانتخابية والكيفية التي تم التقسيم بها تعتبر من المسائل المهمة وتمتاز بالصعوبة في الوقت ذاته, والتي ما فتأت تستقطب اهتمام الكثير من الساسة والباحثين الجغرافيين والقانونيين والاعلاميين, وذلك كونها تعد مؤشراً يعول عليه في قياس درجة تجسيد الديمقراطية .

٢- أن الدائرة الانتخابية تعتبر بمثابة القناة التي تصل ما بين الناخب والمنتخب, وأن هذه القناة تتسع وتتوضح أذا كان هناك تناسب حقيقي او على الاقل نسبي بين درجة التمثيل في كل مقاطعة انتخابية, وبين عدد السكان بما يؤدي إلى تحقيق مصالحهم وأحتياجاتهم, وهذا الأمر ينطبق على كل مجلس نيابي والذي يستوي فيه أن يكون تشريعياً أو محلياً.

٣- ان انفراد السلطة التي تقوم بصياغة القانون الذي يتضمن كيفية تقسيم الدوائر الانتخابية يكون أثرها واضحاً على عدالة التقسيم أو عدم عدالته, ففي الوقت الذي تتولى فيه هذه المهمة السلطة التشريعية وفي حدود اختصاصها المخولة بها دستورياً تقل على الاغلب فرص المحاباة والانحياز الى المرشحين أو الأحزاب خاصة إذا تم تعزيز هذا بآليه الرقابة على اتباع مبدأ دستوري في عملية ترسيم الدوائر الانتخابية.

٤-ان السبيل لضمان قدر كافٍ من العدالة الحقيقية يتحقق من خلال إخضاع عملية التقسيم الى رقابة القضاء المختص بالنظر في مثل هكذا امور وتمثلها هنا المحكمة الاتحادية حيث تعمل على تصحيح الاختلالات التي أسفرت عنها عملية تقسيم الدوائر, وبذلك يمكن أن نضمن قدر من النزاهة على عملية الاقتراع, إذ ان مهمة المحكمة الاتحادية والتي ضمنها الدستور بنصوص هي المعنية بالنظر في صحة الانتخابات ومدى نزاهتها.

٥-يعتبر العراق من أكثر بلدان المنطقة، ايفاءً بالالتزامات الدولية، ويعود السبب في ذلك إلى حدّ كبير إلى اعتماده على نظام تسجيل تلقائي، تتحمّل فيه الحكومة القسط الأكبر من أعباء تسجيل السكان المؤهلين للتصويت.

٦- بلغ عدد النازحين أكثر من مليون شخص من مختلف المحافظات التي تعرضت للإرهاب، لم يتمكّن معظمهم من ايجاد قيد اسمه في سجل الناخبين، أو لم يقترع رغم تحسّن الظروف الامنية, فلابدّ من متابعة أزمة النازحين ومشكلة عجزهم عن الحصول والحفاظ على الوثائق الضرورية، والمشاركة في الانتخابات.

٧- أن نضج الناخب العراقي لا يزال غير مكتمل، وليس بالمستوى الذي يتوافق مع نظام الدوائر المتعددة.

وبناءاً على ما تقدم من الاستنتاجات فأن تحقيق الجدية والنزاهة في عملية التقسيم بالنسبة للدوائر الانتخابية ينطلق من تطبيق سلسلة من الحلول ونوردها هنا على شكل مقترحات وهي كما يلي:

التوصيات:

١-العمل على اعطاء صوت الناخب القيمة التصويتية ذاتها في مختلف الدوائر الانتخابية حيث يقتضي أن يحقق التقسيم الانتخابي العدالة والمساواة بالنسبة لكل من الناخبين والمرشحين في جميع الدوائر الانتخابية.

٢-ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار الطبيعة السكانية والاجتماعية واحترام التواصل الجغرافي للدائرة الانتخابية والامتناع عن التحايل أو التلاعب بالمناطق الانتخابية بصورة مصطنعة وهذا ما تم ملاحظته من خلال تضمين اقضية في نفس الدائرة (الثانية) وهي لا تتسم بصفة الجوار او الامتداد الجغرافي تنفيذاً لرغبة احزاب دون أخرى وذلك لضمان فوزها.

٣-تحقيق مبدأ ومعنى الشرعية الانتخابية وذلك بإشراك أشخاص ممثلين عن الشعب في وضع القانون الخاص بالانتخابات وذلك لإشعار الافراد بأنهم ممثلون على أسس ديمقراطية سليمة, وذلك لأن المشاركة في وضع قانون الانتخاب من قبل الناخبين تساهم مساهمة فعالة في تعديل معنى الانتخاب

٤-تفعيل دور المؤسسات الرقابية والمنظمات الدولية ودور المحكمة الاتحادية ضمن مقررات دستورية في عملية الاشراف على تقسيم الدوائر الانتخابية بما يتلاءم مع التقسيم المعتمد لدى أغلب الدول التي تتسم بأنظمة ديمقراطية ويجب مراعاة العدالة والمساواة في التقسيم.

٥-يجب القيام بكل الجهود اللازمة لتسهيل تطبيق نظام التسجيل البايومتري والتحقق الإلكتروني.

٦-يجب الاخذ بنظر الاعتبار بعد مراكز الاقتراع عن بعض المناطق مما يستوجب ايجاد وسائل نقل توفرها الحكومة وخاصة يوم الاقتراع.

٧-لابد من اجراء التعداد العام للسكان لمعرفة اعداد السكان في كل محافظة ولتسهيل عملية تقسيم الدوائر في الانتخابات.

المصادر والمراجع:

١- اندرو رينولدز واخرون, انواع النظم الانتخابية دراسة تحليلية مقارنة, ترجمة كريستينا خوشابابتو, مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر, اربيل,٢٠٠٧م.

٢- خالد, حميد حنون, الانظمة السياسية,ط٢, دار السنهوري, بغداد, ٢٠١٥م.

٣- الخطيب, نعمان احمد, الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري,ط١, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠٠٦م.

٤- الدبين, احمد واخرون, الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية,ط١, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,٢٠٠٩م.

٥- رفاييل لوبيز, بينتور واخرون, المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات,ط١, البرنامج الانمائي للأمم المتحدة,٢٠١٤م.

٦- ابراهيم, بن طراح, ادارة التنوع الاثني في المجتمعات المتمايزة اثنياً, رسالة ماجستير منشورة, جامعة محمد خيضر بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية,٢٠١٧م.

٧- البديري اياد عايد والي, التركيب الانثوغرافي لسكان العراق وتحليل اثره في بناء الدولة واستقرارها, مجلة القادسية للعلوم الانسانية, المجلد ١٣, العدد١, ٢٠١٠م.

٨- الأعرجي, جعفر صادق هادي, الانتخابات البرلمانية في محافظة واسط للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤م, دراسة في الجغرافية السياسية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, جامعة واسط,٢٠١٧م.

٩- الجميلي, عدنان عبدالله حمادي, جغرافية الانتخابات والخارطة الجغرافية للأحزاب السياسية في إقليم كردستان دراسة في الجغرافية السياسية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية ابن رشد, جامعة بغداد,٢٠١٢م.

١٠- الزيدي, شاكر ظاهر فرحان, جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠٠٥م, دراسة في الجغرافية السياسية, رسالة ماجستير منشورة, كلية الاداب جامعة بغداد, ٢٠٠٧م.

١١- شاري بريت ودنز , دور المال في اللعبة السياسية, ط٤, منشأة المعارف الاسكندرية,١٩٩٩م.

١٢- شلبي, علاء, كرم خميس, الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي,ط١, المنظمة العربية لحقوق الانسان, القاهرة,٢٠١٤م.

١٣- عبد السلام محمد, جغرافية الانتخابات بين النظرية والتطبيق,٢٠١٩م.

١٤- العيثاوي, وسام حسين,التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣م, ط١, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين- المانيا,٢٠١٨م.

١٥- النعيمي, سرى هاشم محمد صادق, الانتخابات البرلمانية الاتحادية في العراق وأفاقها المستقبلية,ط١,دمشق,٢٠٠٥م.

١٦- سليم, رضا محمد السيد, الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة, رسالة ماجستير منشورة, كلية الاداب, جامعة الزقازيق, ٢٠٠٨, ص٢٢٦.

١٧- احمد, لقمان عثمان, الفاروق عبد الرحمن عباس, تطور النظام الانتخابي في العراق ٢٠٠٥-٢٠١٤, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية, العدد٢٣, ٢٠١٤م.

١٨- محمد, هيفاء احمد, النظام الانتخابي في العراق بين طريقة سانت ليغو وطريقة سانت ليغو المعدلة, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد, ٢٠١٣م.

١٩- دستور جمهورية العراق, الفقرات (١,٢ من المادة ٣٩) والفقرة ٤ من المادة ٤٩ .

٢٠- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات, مكتب صلاح الدين, دائرة العمليات, قسم التنسيق والدعم الميداني, تقرير الغلق النهائي لمراكز التصويت للانتخابات البرلمانية في محافظة صلاح الدين(٢٠٢١م) .

٢١- مقابلة شخصية مع الاستاذ حامد الغنام, مدير مكتب صلاح الدين الانتخابي, ٢٠٢٣/١/١٣م.

المصادر باللغة الانكليزية:

Andrew Heywood, Political Ideologies: An Introduction , 3rd edition , Publisher Palgrave Macmillan , 2003.

Chikasha , Prof. D. Ndudzo , Political Parties , IOSR Journal of Mechanical and Civil Engineering (IOSR-JMCE) , Issue 4 , 2016 .

Hamzeh Hadad , Has Democratization in Iraq Failed , Al Bayan Center Publications Series , 2016 .

Steven Herbert and others , Scottish Parliament Elections : 2011.

Women in Iraq Factsheet," United Nations Assistance Mission for Iraq, March 2013, accessed May 8,

المصادر من الانترنيت:

١- دياري صالح مجيد, جغرافية الانتخابات في العراق بين الحتمية والامكانية, الموقع الالكتروني http://www.m.ahewar.org

٢- مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية, المواقع الالكترونية: http://mcsr.net

www.arabgeographers.net

https://www.alsumaria.tv